

التعليم فى ثورة يوليو ١٩٥٢ رؤية نقدية

الكتابة المغمومة :

على كثرة ما كتبت من أوراق ودراسات وبحوث طوال ما يقرب من أربعين عاما فإننى ما شعرت بصعوبة الكتابة مثلما أشعر بها الآن وأنا أشرع فى الكتابة فى الموضوع الحالى
ذلك أن الكثرة الغالبة من الكتابات التى تناولت ثورة يوليو إما أنها انطلقت من " عين رضا " عن كل عيب كليله ، أو أنها انطلقت من عين سخط تبدى المساوئا !

أذكر أننى قرأت خبرا منذ سنوات فى صحيفة حزبية كان الحزب المعبرة عنه من " جرحى الثورة " ، وكان الخبر يتعلق بأشرف مروان ، ويشير إلى شراء ضخم تمتع به ، فكان من الصحيفة أن أضافت للخبر جملة تقول أنه " زوج ابنة زعيم الاشتراكية " الراحل - جمال عبد الناصر - وهو مثال صارخ على مدى التجنى ، فما أصبح أشرف على ما صار عليه إلا بعد أن رحل عبد الناصر عن دنيانا ، وموقعه من السادات - وبداية الانفتاح الاقتصادى ، هو الذى أتاح له ما صار ، أم أن عبد الناصر استطاع فى قبره أن يسهل له كذا وكذا مما فتح عليه أبواب مال منهمر ؟!

وفى الوقت نفسه علقت مرة على بحث يتصل بالتعليم فى عهد الثورة ، فى ندوة من الندوات التى نظمتها جماعة ناصرية ، وأبديت بعض الملاحظات النقدية الهادئة وبأسلوب يخلو تماما من الصوت العالى والتشنج ، خاصة وأن مقدم البحث كان من أنجب تلاميذى ، وأقربهم إلى نفسى ، وكان رئيس الجلسة كاتبنا ناصريا كبيرا ، فإذا به يفيض فى نقد نقدى متطرفا لنقاط لم أطرقها ، وكان مثله مثل من ينبه إلى أن للورد شوكة الذى قد يجرح ويسيل الدم ، وهى

حقيقة مؤكدة ، فإذا بأخر ينتفض ليخطب عن رائحة الورد الزكية وألوانه الجميلة !

بل وكم أشعر بأسى كبير عندما أتصفح جريدة " العربي " الناصرية التي أكن لها كل التقدير والإعجاب ، وأعتبرها الصحيفة الحزبية المعارضة الوحيدة التي تتميز بالجرأة (وقت كتابة الدراسة) ، لكن ، يا ويل من تضبطه الصحيفة كاتباً أو متحدثاً عن سلبية من سلبيات ثورة يوليو !

وكلا الموقنين بجانبهما الصواب ، فالأول يتحدث عن زعيم الثورة وكأنه " شيطان رجيم " ، والثاني يتحدث عنه وكأنه ملاك رسول العناية الإلهية ، فأيا كان الزعيم التاريخي العظيم ، فهو " بشر " يصيب ويخطئ ، والذي أسجله هنا ، على الرغم مما سيقراه القارئ من صور نقد ، أن زعيم يوليو كان زعيماً فذا مخلصاً لمصر والعروبة ، لم تتلوث يده بمال أو نساء ، شريفاً ، معادياً لكل القوى التي استغلت شعوب العالم النامي ، وأعان على تحرير ملايين من الشعوب العربية .

وهناك أمر آخر يجعل للنظر النقدي لثورة يوليو محفوفاً بالمخاطر ، ذلك أن الجمهرة الكبرى من الشعوب العربية في الآونة الحاضرة بالذات تهفو قلوبها إلى عبد الناصر ، ولا تنكر له إلا نضاله العظيم ضد قوى البغى والاستعمار وخاصة الولايات المتحدة والصهيونية ، حتى ملايين الشباب ممن لم يعايشوا عهد الثورة ، ولا تعلموا الكثير عنها ، ولكنها المقولة المعروفة " وبأضدادها تتمايز الأشياء " ، فالشعوب العربية تعيش في الوقت الحالي فترة من أخزى فترات التاريخ العربي ، وخاصة بالنسبة لنظمها الحاكمة ، ويصبح من الطبيعي أن يتذكر الجميع ، بكل الخير والحب زعيماً عربياً ، كان يملك القدرة على أن يقول (لا) للقوى الباغية ، يقولها علناً ، وتعكس قراراته وأفعاله هذا الرفض ، ولا يفعل مثل كثيرين في وقتنا الحالي حيث يصرحون علناً بغير ما يقولون وراء الأبواب !

إن التعلق الحالى بالزعيم الراحل هو تعلق بصورة نتمناها ونحلم بها ، لأننا نفتقد بالفعل من يستطيع أن يسلك مثلها ، على الرغم من كل تلك المبررات السوفسطائية التى تتعلق بمشجب ظروف العصر المتغيرة ، وتدعى أن ما كان زمن مضى ولا ينفع السلوك وفق نهجه الآن .

لكن ما يمكن أن يستند إليه كاتب هذه السطور فى النزعة النقدية التى ستتوجه بها ورقته ، أنه لا يحمل تلك الأضغان التى " تجرح " شهادته ، ذلك أنه لم يكن من أسرة ثرية أضرت بها الثورة ، ولا عضوا فى حزب أو جماعة حاربتها الثورة ، ولا حتى ممن انتفعوا بثمار الثورة فى امتلاك قطعة أرض صغيرة أو تبوء منصب تنفيذى . قامت الثورة وهو على أعتاب المرحلة الثانوية وانتهى من تعليمه الجامعى ودرجتى الماجستير والدكتوراه قبل أن يرحل زعيم الثورة ، أى أن تكوينه العقلى والثقافى فى أزهى فترات العمر والتربية والتشكيل ، تم فى مناخ ثورة يوليو .

ليس هذا حديثا عن النفس مقصود ، وإنما هو يشبه تقديم " مؤهلات " تبيح للكاتب أن يطمئن القارئ أنه فيما يكتب لا يصدر عن " حقد " قديم نفين ، ولا عن " مصلحة " تمتع أو استأثر بها فى فترة ممن الفترات .

بل لست فى حاجة أن أكرر ما يعترف به كثيرون - وأنا منهم - وهو الإعجاب والتقدير بغير حدود لزعيم الثورة ، بل أجد نفسى مختصا بخبرتين ، على بساطتهما ، إلا أنهما جعلتا حبا خاصا بالزعيم يملأ النفس حقا ، خاصة وأن إحدى الخبرتين تشير إلى " فضل خاص " للزعيم على أسرته .

فما زلت أنكر ذلك المشهد المهيّب عندما عاد عبد الناصر بعد خطبته التاريخية الخاصة بتأميم قناة السويس ، كان ذلك فى ميدان رمسيس (باب الحديد سابقا) ، ولم يكن هناك موطئ لقدم فى الميدان على سعته ، وال جماهير تحمل عبد الناصر على أكتفها وهو لأبس حلتته الرمادية ، وأنا أحشر نفسى حشرا وسط هذه الكتل الجماهيرية حتى أملا عيناى بروية هذا الزعيم الفذ دون

أن تكون هناك هذه الصور الأمنية التي نراها حالياً ، فقد كان فيضان الحب الشعبي حوله هو القوة الأمنية الحقيقية .

كذلك فقد حظيت بتسلم شهادة ليسانس الآداب منه مباشرة مع سعادة غامرة بمصافحته في عيد العلم عام ١٩٦٠ لكوني أول دفعتي في قسم الفلسفة ، وكان أخی (د.محمد إسماعيل) قد ظل عاطلاً بلا عمل منذ تخرجه من كلية الحقوق عام ٥٦ ، فأرادت الأسرة أن تنتهز فرصة مقابلتى للزعيم ، وتم كتابة خطاب نشرح فيه حالة الأسرة البائسة، فلما حانت لحظة تسلم الشهادة ومصافحته ، سلمته خطاب أخی ، ولاحظت أنه وضعه في جيبه ولم يسلمه لمعاونيه ، ولم يمر يومان بعدها حتى استدعاه د. عزيز صدقى ليعينه في وزارة الصناعة ، وتبدأ لحظات الفرج على الأسرة . .

جانب آخر أحب أن أصارح به القارئ

فمن المفروض أن تكون الورقة الحالية ورقة " بحثية " ، أغوص من خلالها في بطون الوثائق والمراجع بحثاً عن المعلومات المتصلة مونتقا إياها ، لكننى ، وبعد فترة طويلة من التفكير آثرت ألا تكون كذلك ، على الرغم - مرة أخرى بغير حديث عن النفس - من أهلية خاصة للكتابة البحثية عن التعليم في عهد يوليو ، فكاتب هذه السطور هو بحكم المهنة الجامعية ، وبحكم التخصص الأكاديمى من العاملين في مجال التاريخ للتربية على وجه العموم وللتعليم في مصر الحديثة على وجه الخصوص ، ولا أبالغ إذا قلت أنه تتوافر لنا من المادة العلمية في هذا الشأن ما قد لا يتوافر لكثيرين .

إن الذى حدث هو أن وفرة المادة العلمية ، وتعدد القضايا وتشعبها ، وما تقتضيه مناقشة كل منها من خلال الوثائق والمعلومات المتوافرة ، قد جعلت من الحجم المطلوب للورقة مستحيلاً تحقيقه ، وأن المسألة لا بد لها من وعاء " كتاب " أرجو من الله العلى أن يوفقنى إلى كتابته في أقرب فرصة ، إذا كان في العمر بقية ، وفي الصحة عافية !

ومن هنا تجيء الورقة الحالية معبرة عن " تأملات " ، فى الغالب والأعم ، لا بمعنى أنها تحليق فى فضاء بغير ضابط يحكمها ، وإنما يقف وراءها مخزون لا بأس به من الخبرة المعرفية ، فضلا عن رغبة فى أن تكون الورقة بمثابة " شهادة " لواحد ممن عاشوا تعليم الثورة ، خبرة ودراسة ، فإن وفقنا يكون لنا أجران وإن أصابنا الإخفاق يكون لنا أجر واحد هو أجر الاجتهاد ، وإن كان هذا لم يمنع من الاستناد فى بعض الأحيان إلى هذا المرجع أو ذلك مما كان لاد منه ، لكن فى حدود ضيقة للغاية . . . وعلى الله قصد السبيل . . .

العقل الأمريكى فوق الجسم الاشتراكى :

الفكر فى لحمته وسداه ، صورة للواقع الاجتماعى ، سواء بالمسايرة أو المغايرة ، فقد يكون الفكر السائد تبريريا ، وقد تكون بعض تيارات الفكر مناقضة ناقدة ، وفى كلتا الحالتين ، تتأكد تلك الحقيقة . بل إنه فى مستواه المستقبلى ، عندما يعبر عن آمال وطموحات وتطلعات ، نجد كل هذه الآمال والطموحات والآمال ، تعبر عن " مفقودات " الواقع . والفكر التربوى خاضع بالضرورة لهذه المقولة ، سواء بالنسبة لواقع التعليم نفسه أو للواقع المجتمعى العام .

ومع ذلك فأحيانا ما نرى الأمر يجرى على غير هذا ! فيكون هناك ما يشبه " الفصام " مما يفقد الفكر قوته فى التعبير عن المشكلات الحقيقية الواقعة ، وبالتالي يفقد مبررات الاقتناع لدى الجماهير ، سواء الجماهير العاملة فى قطاع التعليم أو جماهير المنتفعين من الخدمة التعليمية .

وهنا لا يفقد الفكر قدرته على التعبير عن هموم التعليم فحسب ، بل يفقد قدرته على تحريك الواقع التعليمى ، فإذا ما شاهدنا تغيرا هنا وتغيرا هناك كانت أشبه بتلك الحركات التى يمكن أن يحدثها إنسان وهو يخط بيده على سطح الماء !

لقد كانت ثورة يوليو في سنواتها الأولى ، وحتى تأميم قناة السويس لا تسير في اتجاه مناقض لتوجهات الثقافة الغربية ، ومن هنا كان الفكر التربوي منسجما تمام الانسجام مع الجسم الاجتماعى عامة والجسم التعليمى خاصة ، علما بأن توجهات هذا الفكر كانت محكومة بالفلسفة البراجماتية ، وخاصة في تطبيقاتها التربوية ، على يد فيلسوف التربية الأمريكى الشهير جون ديوى .

فمنذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ، وخروج الولايات المتحدة الأمريكية بالتحالف الإنجليزى الفرنسى منتصرا ، بدأ الفكر التربوى فى مصر يغير مساره ، فلقد كان من قبل يسير فى المسار الإنجليزى بحكم أن انجلترا كانت هى الدولة صاحبة السيادة الحقيقية على مصر وتوجهاتها وخاصة فى قطاع التعليم الذى عاش فى سنوات الاحتلال الأولى صراعا نادا بين الثقافتين الفرنسية والإنجليزية ، حيث كانت العقول والقلوب المصرية تتطلع إلى الثقافة الفرنسية بحكم اعتبارات عديدة لا محل لبيانها هنا ، بل كان التعليم فى مدارس المعلمين العالية باللغة الفرنسية ، مما كان مؤشرا لصدور كافة ما يتم تعليمه من المصادر الفرنسية . لكن " سلطة " الاحتلال استطاعت أن تزيج المؤثر الفرنسى ، وتوجت ذلك بأن نشأ معهد التربية العالى للمعلمين عام ١٩٢٩ ، وهو البذرة الأساسية لكل كليات التربية فى مصر عبر ثلاثة أرباع قرن ، نتيجة مشورة خبير إنجليزى (المستر مان) ، وجاء المعهد صورة طبق الأصل من معهد التربية بجامعة لندن .

وكانت كلية المعلمين بجامعة كولومبيا بنيويورك هى " المشتل الفكرى للتربية البراجماتية ، حيث كان يدرس فيها أقطاب المدرسة ، بل لقد كان فكر ديوى هو المهيمن على الساحة فى الولايات المتحدة ، وكان أبرز من تشيع له فى مصر : إسماعيل القبانى الذى مثل بالنسبة للتربية والتعليم فى مصر والعالم العربى ما مثله طه حسين بالنسبة للأدب العربى .

كان معهد التربية ، تحت إمرة القباني ، فانتقى عددا من معلمى المدارس الابتدائية والثانوية المتميزين ، وخاصة فى المدارس النموذجية ، وأرسلهم فى بعثات إلى الولايات المتحدة بصفة خاصة لينهلوا من الفكر البراجماتى ، فلما عادوا إلى مصر وتولوا أمر التعليم فى كلية التربية كان ذلك إيذانا بعصر جديد هو العصر الأمريكى فى التربية ، وخاصة منذ أواخر الأربعينيات إلى ما شاء الله بعد ذلك .

ولم يكن هؤلاء العائدين من البعثات مجرد أساتذة بعلمون العلوم التربوية فى المعهد ، أو فى الكلية ، ولكن كان معظمهم هم الذين يؤلفون الكتب التى تقررها الوزارة على ملايين التلاميذ فى المدارس بكافة مستوياتها ومراحلها ، وكانوا هم الذين يتولون تدريب المعلمين ، والموجهين والنظار ، وهم الذين يشكلون ، فى الغالب والأعم العدد الأكبر من كافة اللجان التى تشكلها وزارة التربية لوضع مناهج التعليم أو تعديلها أو التفكير فى أى تغيير يراد بالتعليم فى مصر ، حيث أنهم كانوا الرعيل الأول الحاصلين على درجة الدكتوراه فى العلوم التربوية مما كان يكسبهم قوة معنوية على الجمهرة الكبرى ممن كانوا قائمين من قبل على أمر التكوين التربوى ، اعتمادا على مجرد الخبرة والتتقف الذاتى .

وعندما بدأ الاتجاه يتحول فى مصر ، بعد عدوان ١٩٥٦ ، كانت المدرسة البراجماتية الأمريكية ما زالت صاحبة السطوة والنفوذ ، فماذا كان عليها أن تفعل ؟

مثالما يحدث فى التحولات الثقافية الكبرى ، لا تنهزم العناصر الثقافية القديمة بسهولة ، بل تحاول أن تلبس الأقنعة الجديدة التى يمكن بها أن تسامر التحول الجديد ، رأينا ذلك على سبيل المثال فى البلدان ذات الحضارات الكبرى عندما فتحها المسلمون ، مثل بلاد الفرس ، وأجزاء من الهند ، ومناطق الشام التى كانت مسكونة بالثقافة الإغريقية والرومانية .

وهكذا ، فى الوقت الذى كتب فيه ديوى عن سمات المجتمع الديموقراطى ، وعيناه بطبيعة الحال على المجتمع الغربى عامة والأمريكى خاصة ، كان أساتذة ومؤلفون فى التربية فى مصر يرددون المقولات نفسها ، لكنهم كان يحذفون كلمة " الديموقراطى " لتحل محلها " المجتمع الديموقراطى التعاونى " فى بداية الأمر فى أواخر الخمسينيات ، ثم " الاشتراكى " ، بعد ذلك فى الستينيات ، ولا بأس من إعادة الصياغة وسوق المبررات والمسوغات على الطريقة السوفسطائية ، وهذا أمر يحدث فى كل عهد جديد ، بل ونشاهده أمام أعيننا منذ سنوات ، وإن كان فى اتجاه آخر !

وفى الوقت الذى كانت فيه عجلة التحول الاجتماعى تسير وفق منطق قيادة الدولة وتوجيهها لكل الشأن المجتمعى ، وتتعاون تعاوننا وثيقا مع دول المنظومة الاشتراكية ، كانت مؤسسة فرانكلين للنشر الأمريكية تعمل بنشاط ملحوظ فى ترجمة الكثير من الكتب الأمريكية إلى اللغة العربية ، وخاصة تلك الكتب التى تحمل التوجهات الفكرية ، وبالذات فى المجال التربوى ، فضلا عن حركة النشر والترجمة الخاصة ، ويكفى أن نسوق عناوين لكتب ترجمت لديوى :

- المنطق ، نظرية البحث ، ترجمه د. زكى نجيب محمود
- البحث عن اليقين ، ترجمه د. أحمد فؤاد الأهوانى
- الحرية والثقافة ، ترجمه أمين مرسى قنديل
- التربية فى العصر الحديث ، ترجمه عبد العزيز عبد المجيد ، وآخر
- الفردية قديما وحديثا ، ترجمه خيرى حماد
- الطبيعة البشرية والسلوك الإنسانى ، ترجمه د. محمد لبيب النجیحى
- الفن خبرة ، ترجمه د. زكريا إبراهيم
- تجديد فى الفلسفة ، ترجمه أمين مرسى قنديل
- الخبرة والتربية ، ترجمه د. نجيب اسكندر وآخر

- الديموقراطية والتربية ترجمة متى عقراوى وآخر ، وهو أول الكتب التي
ترجمت لديوى

وكان هذا الكتاب بصفة خاصة هو (إنجيل) التربية فى مصر ، ولو
فنتشت فى صفحات جميع كتب التربية فسوف تجد أنها لم تخرج من عبائه !
وهناك لغير ديوى ، وخاصة المؤسس الثانى للبراجماتية : وليام جيمس ،
فقد ترجم له :

- أحاديث للمعلمين والمتعلمين فى علمي النفس ، ترجمة د. محمد على
العرين

- البراجماتية ، ترجمة د. محمد على العريان

- إرادة الاعتقاد ، ترجمة محمود حب الله

- العقل والدين ، ترجمة محمود حب الله

وهناك غير هذين القطبين ، لعدد من نفس المدرسة البراجماتية ، مثل :

- التربية التقدمية لكارلتون واشبورن ، ترجمة د. محمد الهادى عفيفى وآخر

- المدنية المتغيرة والتربية ، لكلباتريك ، ترجمة عبد الحميد السيد وزملاؤه

- أصول المنهج الجديد : لكلباتريك ، ترجمة أبو الفتوح رضوان وزميله

- فلسفة التربية ، لفينكس ، ترجمة د. محمد لبيب النجى

ولما اشتد العداء بين مصر والولايات المتحدة خصوصا وكثير من الدول
الغربية عموما ، وبدأ الانفتاح الواسع على دول المنظومة الاشتراكية ، بدأت
البعثات تتجه إلى هذه الدول ، خاصة وأنها كانت تقدم الكثير من المنح المجانية
، وكان من الطبيعى أن تتال البعثات التربوية نصيبا من هذا .

لكن المبتعثين عندما بدأوا فى العودة ، كان زعيم الثورة قد رحل إلى
رحاب الله ، وبدأت الرياح تتجه فى اتجاه مغاير تدريجيا . . . نحو الدول
الغربية ، فإذا بالقصة تتكرر على نحو آخر . . . كان المجتمع المصرى يتراجع
عن مظاهر المجتمع الاشتراكى ليصبح تابعا فى منظومة الرأسمالية الغربية

بزعامه الولايات المتحدة ، بينما الفكر القام الجديد جاء مشبعا بالتوجهات
الاشتراكية ، لعيش التعليم المصرى شكلا آخر من الانقسام .

• حتى هؤلاء الذين ابتعثوا إلى دول غربية ، فى أوائل السبعينيات ،
ذهبوا وأجهزة الاستقبال الفكرى لديهم ذات موجات أخرى ، فسكنوا فى أحضان
فكر تربوى ذى صيغة جديدة ، تنطلق من منطلقات ماركسية ، لكنها تأخذ بعين
الاعتبار نشأتها فى مجتمع غربى رأسمالى ليبرالى ، وعندما عاد هؤلاء أيضا
وقفوا فى بداية الأمر منطلقين مما تعلموه وعرفوه ، لكن الطوفان الأمريكى
الذى عاد ليكتسح الساحة العالمية عامة والمصرية خاصة أجبر البعض على أن
يساير ، فكان لأبد من التبرير والتسويف ، مما طبع الفكر التربوى بطابع الفكر
التبريرى المسوخ لواقع متهرئ !

ولأن القضايا متشابكة ومترابطة ، متفاعلة ، فإن سببا رئيسيا وراء ذلك
يكن فى عملية اختيار القيادات المناسبة للتعليم ، مما سنشير إليه فى نقطة تالية
ونكتفى بالإشارة هنا - حتى لا نقع فى جب التكرار - إلى أن من العجيب حقا
أنه إذا كان أهل الخبرة كانوا سببا مباشرا ، فإن أهل الثقة - أحيانا - كانوا بابا
آخر أتاح لهذا الفصام بين الفكر التربوى ، والجسم التعليمى والاجتماعى أن
يؤثر بالسلب على المسيرة التعليمية .

التعليم بين أهل الثقة وأهل الخبرة :

هى قضية كثيرا ما أثيرت عند الحديث عن ثورة يوليو ، ولم تكن بعيدة
عن الأرض التعليمية

فبعد فترة تقل عن شهرين ، تولى فيها (سعد اللبان) وزارة المعارف ()
١٩٥٢/٧/٢٤ - ١٩٥٢/٩/٦) ، فى الوزارة التى تشكلت برئاسة على ماهر ، تم
اختيار إسماعيل القبانى وزيرا لوزارة المعارف فى ٩/٧ ، فى الوزارة التى
تشكلت برئاسة محمد نجيب ، والتى أصبحت بعد ذلك وزارة تربية وتعليم

كان القبانى قطبا كبيرا فى الفكر التربوى وصاحب مدرسة لها بصماتها الواضحة على التعليم المصرى ، بل والعربى ، وبالتالي فقد كان من أهل الاختصاص ، لكن المشكلة كمنت فى مدى مناسبه للعهد الثورى الجديد ، مقارنة بقطب آخر مثل طه حسين ، فمن حيث التوجهات العامة ارتبط اسم القبانى بسياسة نحو ما كان يسمى بسياسة " الكيف " ، بينما كان طه حسين مرتبطا بما سمي بسياسة الكم ، على أساس أن الأول كان شعاره تعليم جيد لعدد قليل أفضل من تعليم أقل من جيد لعدد كبير ، فى الوقت الذى رأى فيه الثانى أن " التجويد " عن طريق مراعاة المواصفات التربوية هو " ترف " لا تتحمله حالة الأمية والفقر المنقشيان فى مصر . . كان القبانى زعيما لأرسنقراطية التعليم ، وكان طه حسين زعيما لشعبية التعليم ، وهو صاحب الشعار الشهير : " التعليم كالماء والهواء " ، وكان الآخرون يسخرون فيتساءلون : فماذا لو كان الماء أسنا والهواء ملوثا ؟

المنطق كان يقول أن اختيار طه حسين كان هو الأنسب للعهد الجديد ، لكن هذا لم يحدث ، فلماذا ؟

لسنا نملك دليلا على صحة استنتاجنا وإنما هو " احتمال " نسوقه ، قابل للتصديق أو التكذيب . .

فإسماعيل القبانى كان عضوا فعلا فى جماعة مهمة كان لها شأن كبير اسمها جماعة الرواد ، وكان عدد من الذين اختيروا وزراء فى فترة الثورة الأولى من هذه الجماعة ، مثل محمد فؤاد جلال ، الذى كان أستاذا من قبل مع القبانى فى معهد التربية ، وكان الدكتور عبد الرزاق السنهورى ، مستشار الثورة الرئيسى فى أوائل عهدها على صلة وثيقة بالقبانى ، فقد تزاملا كثيرا فى بداية حياتهما فى بعض الأنشطة فى أسبوط ، واختار السنهورى القبانى معاوننا وسندا عندما تولى وزارة المعارف فى أثناء الوزارة السعدية ، وخاصة فى

الفترة من ١٥ يناير ١٩٤٥ - ٤ فبراير ١٩٤٦ ، ثم من ١٠ ديسمبر ١٩٤٦ إلى ٢٧ فبراير ١٩٤٩ . . .

القبناني إنن كان مرتبطا بوزارات الأقلية ، لكن يبدو أن هذا كان أرحم من طه حسين الذى كان وزيرا للوفد . . . أحزاب الأقلية لم يكن لها سند شعبى ، وبالتالي كان لا يخشى منها أو ممن ارتبطوا بها ، لكن الوفد كان صاحب الأغلبية الكاسحة ، والذى ظهرت الثورة لتربث شعبيته ، فضلا عن هذه الاعتبارات " الشخصية " بين من أحاطوا بالثورة .

لم يستمر القبناني طويلا فى الوزارة ، التى قيل أن سبب إقالته منها أنه أراد أن يحاسب توفيق الحكيم فى دار الكتب وكأنه مجرد موظف فأراد فصله . لكن إذا كان القبناني قد أساء التصرف وفقا لهذا المشهور ، إلا أن إقائته - إذا كانت لهذا السبب فعلا - فإنها تكرر الاستناد إلى مبرر ضعيف ، لا يتسق وما يترتب على تغيير وزير لوزارة لا بد أن تتاح لسياستها فترة معقولة نسبيا للاستقرار .

وعلى الرغم من قصر فترة القبناني ، إلا أنه استطاع أن يبذر بنورا ، ويؤسس لأمر كان لها دورها فى التأثير على مسيرة التعليم ، ويكفى على سبيل المثال ما شهدته مرحلة التعليم الأولى من توحيد فعلى وفقا للقانون ٢٠١ لسنة ١٩٥٣ والذى قضى بدمج رياض الأطفال فيها وجعله إلزاميا ، وحذف اللغة الأجنبية . كذلك استحداث مرحلة التعليم الإعدادى وفقا للقانون ٢١١ لسنة ١٩٥٣ ، والتى أصبحت المرحلة الأولى للتعليم الثانوى الذى أصبحت مدته ثلاث سنوات ، بعد أن كان أربعة سنوات تنتهى بشهادة الثقافة العامة ، ثم سنة واحدة تنتهى بشهادة التوجيهية .

وإذا كان كل من عباس عمار ومحمد عوض محمد قد توليا الوزارة بعد ذلك إلا أن ذلك لم يتجاوز الفترة من ١/١٤ إلى ١٩٥٤/ ٨/٣١ ليتولاها قطب

كبير من أقطاب الثورة هو كمال الدين حسين ، ويستمر قابضا بيده عليها حتى ١٥/٨/١٩٦١ ليكون إيذانا بفترة يتولى الأمر فيها واحد من أهل الثقة .

فى ندوة دعوت كمال الدين حسين إليها فى رابطة التربية الحديثة فى أواسط الثمانينيات ، اشترط شرطا مهما حتى يلبي الدعوة ، ألا وهو أن أدعو معه عددا ممن تولوا مواقع قيادية فى وزارة التربية أيام توزره ممن هم على قيد الحياة أو تسمح لهم حالتهم الصحية بالمجيئ ، وكان هذا الشرط دالا على درجة عالية من الذكاء ، ويشير إلى أمر هام فى هذا الشأن ، كان يريده كثيرون همسا وفى الخفاء ، ولا بد أنه سمع بذلك ، فأراد أن ينتهزها فرصة ليرد عن نفسه اتهاما خطيرا .

كان مما قاله أنه يعلم علم اليقين ، بحكم تكوينه كضابط عسكري ، ليس له فى أمور التربية وعلم النفس ، ولكنه كان يقوم بدور متخذ القرار ، أما " صناعته " فكان يتركها للمتخصصين ، وساق مثلا صارخا بهيئة الطاقة الذرية ، فقد اعترف بأن لم تكن له بها علاقة من قريب أو من بعيد ، ولكنه من خلال موقعه فى مجلس قيادة الثورة ، كان يريد أن ينقل ويوضح فلسفة الثورة وأهدافها وسياستها فى هذا الشأن فى خطوط عامة ، مثل أننا نريد أن نقحم عصر الذرة ، أما كيف يتم ذلك ، فإنه كان يجيئ بالمتخصصين ليقرروا ذلك ، ويسعى هو إلى توفير الإمكانيات وتيسير اتخاذ القرارات .

وأشار إلى من حضر من أساتذة قدامى فى العلوم التربوية مثل الدكتور عبد العزيز القوصى ، و د . صلاح قطب واستشهد بهم على أساس أنه كان يترك لهم بحث أى مسألة يقترحونها بين المتخصصين ، وينهون إليه ما توصلوا إليه ليتخذ هو القرار . . . وهكذا

وفى هذا الشأن روى لنا د . يوسف صلاح الدين قطب ، أقدم أستاذ للتربية على قيد الحياة الآن (وقت كتابة البحث) ، متعه الله بالصحة والعافية (من مواليد سنة ١٩١٠) أن كمال الدين حسين كان فى زيارة مرة لمدرسة مصر

الجديدة الثانوية للبنين ، وكانت فى بداية الأمر ذات فناء صغير ، فلما رآه هكذا ونظر حوله أبصر أرضا خالية بجوار المدرسة ، وسأل عن يملكها ، ثم إذا به يقول ما معناه أن يعتبروا الأرض قد ضمت للمدرسة ، وتم ذلك بالفعل بسرعة غير معهودة !

إن هذا النهج الذى كان يسمى " نهجا ثوريا " كان بالفعل يفيد كثيرا فى حشد الإمكانيات ، وتسهيل الإجراءات ، وسرعة اتخاذ القرارات ، لكن من كان يضمن أن يظل الرائد هو المصلحة العامة دائما ، وألا يقع ظلم هنا أو هناك ؟ ومن هنا أجمع كثيرون على أن القرارات التى تصدر عن مؤسسات ديموقراطية ، مهما استغرقت وقتا ، فإنها أرحم كثيرا من نهج يفيد أحيانا ، لكن مع استمرار احتكار السلطة ، " يتربى " حولها كثيرون ممن يشكلون مراكز قوى تكون تربة لصور متعددة من الفساد واستغلال النفوذ .

وإذا كان ما قاله كمال الدين فى نوبتنا يبدو حلا للمشكلة حقا بالنسبة لمن يتولى قيادة التعليم من غير المتخصصين ، إلا أنه فى ظل نظام تنقصه الآليات الديموقراطية ، والشفافية والتعددية ، يبرز التساؤل عن المعايير التى تم فى ضوءها لاختيار الذين عاونوا كمال الدين حسين فى صناعة سياسة التعليم ؟ وسوف تبرز بطبيعة الحال مسألة التخصص ، لكن لماذا هذا وليس ذلك مثلا ؟ إن المسألة تنتهى إلى أن من ينجح فى التسلل إلى قلب وعقل القيادى الكبير هو الذى ينال الحظوة . ولا يتوقف الأمر عند ذلك ، فهذا الذى يتم اختياره كان يقوم بالمشئ نفسه فى فريق العمل الذى يستعين به ، سوف يقرب هذا إليه ويستبعد ذلك وفقا لمهارات خاصة فى كثير من الأحوال . أما هؤلاء الذين يشعرون بأنهم الأحق والأجدر ، فغالبا لا يسكتون ولا يستسلمون ، فيجيشون الجيوش ، ويشيعون الإشاعات ويمهرون فى الدس والوقيعه ، حتى إذا نجحوا فى مساعدهم كان حرصهم على عدم ما فعله سابقوهم ، بل وربما وصل الأمر إلى التنكيل بكل من كان من السابقين .

وآية ذلك أن الراحل د. عبد العزيز القوصى كان مستشارا لكمال الدين حسين ، ووفر له بالفعل حرية الحركة والإمكانات ، وكون الأستاذ الكبير مكتبا من الخبراء والمتخصصين ، وصال وجال فى كثير من المشروعات والتجارب التربوية والنفسية ، حتى إذا بدأ " يشم " رائحة ضعف فى مركز كمال الدين حسين سارع بالانتقال إلى وظيفة أخرى كمندوب مصر فى اليونسكو بباريس ، وحدث ما توقعه ، حيث بدأ كمال الدين حسين فى التوارى عن الأنظار بعد ترك وزارة التربية والتعليم ، ولو كان القوصى قد استمر ، لنكل به وببئلامه من جاء وزيرا بعد ذلك ٠٠٠ إنه سيناريو متكرر ومشهور !!

إنها آفة الحكم الفردى ، الذى قد يكون له ما يبرره على مستوى زعيم الثورة وشركاؤه ، لكن المشكلة أن العدوى تصيب كافة الأجهزة ، ويتحول كل من تولى موقعا قياديا إلى صورة مصنرة من الزعيم يريد أن يكون هو المقرر والمهيمن وأنه وحده الذى يرى الأمور على حقيقتها ، ويقبس الشخصيات بمقدار إخلاصها الشخصى ووفائها بغض النظر عن كفاءتها .

وإذا كان اختيار القباني قد تم لعلاقات صداقة مع مستشارى الثورة ، وإذا كان اختيار كمال الدين حسين كان بحكم موقعه القيادى فى الثورة نفسها ، فإن اختيار واحد مثل (السيد يوسف) الذى تولى الوزارة فترة طويلة امتدت من ١٦/٨ / ١٩٦١ - ١٨/٦ / ١٩٦٧ كان - احتمالا - لعلاقة مصاهرة مع عبد الناصر . صحيح أن الرجل كان من رجال وزارة التربية والتعليم ، لكنه كان موظفا بكل ما تحمله هذه الكلمة من معنى ، مما جعل فترة توليه فترة جمود مفرغ ، وكأنه كان يساهم هو الآخر فى تهيئة المناخ لنكسة ١٩٦٧ ، حتى لقد شاعت تسمية له بين كثيرين أيام توليه بأن اسمه هو - باللهجة العامية - " السئ يونف " .

أما الدكتور عبد العزيز السيد الذى تولى وزارة جديدة للتعليم العالى من ١٧ أكتوبر عام ١٩٦١ حتى أول أكتوبر من عام ١٩٦٥ ، فقد كان أستاذا كبيرا

للتربية حقا ، لكن العامل الذى رجع اختياره أن أتاحت له فرصة التدريس لعبد الناصر بالكلية الحربية فى الرياضيات ، وتولى كذلك وزارة التربية والتعليم فى الفترة من ١٩ يونية ١٩٦٧ إلى ١٩ مارس ١٩٦٨ . وكان عبد العزيز السيد ، مثله مثل كثيرين من مستشارى ومعاونى كمال الدين حسين تلاميذ مخلصين فى المدرسة البراجماتية الأمريكية .

تلك أمثلة لعدد من القيادات، المهمة التى تولت قيادة التعليم فى أهم سنوات الثورة ، وكيف أن الظروف التى رافقت اختيارها لم تكن تتسق تماما مع مهام ثورة أخذت على عاتقها أن تعيد تشكيل الحياة على أرض مصر من جديد .

تسييس التعليم :

منذ عصور بعيدة والتعليم يعد " أداة " على درجة عالية من الأهمية بالنسبة للدولة ، فمن طريقه يمكن لها أن تشكل العقول بالصورة التى تضمن لها مواطنين يشكلون بناء المجتمع المرغوب فيه ، وكان من أوائل من أبرز الوعى بهذه الحقيقة أفلاطون فى كتابه الشهير (الجمهورية) . والتعليم فى قيامه بخدمة أهداف الدولة ، سلاح نو حدين ، فإما أن يكون أداة نهوض وعزة وقوة ، أو أن يكون أداة تغييب وعى وقهر وتخلف ، وغير بعيد عنا المقولة التى رويت عن الخديوى سعيد فى تصريح تشهير قال فيه بأن الأمة الجاهلة أسلس قيادا من الأمة الجاهلة .

وقد كان من حق ثورة يوليو أن تتوسل بالتعليم كى تحقق أهدافها فى التكوين الشخصى للمواطن المصرى ، بيد أن ما أسلفناه فى النقطتين السابقتين كان عاملا سلبيا مع الأسف الشديد فى تحقيق هذا الأمل المنشود ، فضلا عن تصورات خاطئة عن مفهوم التسييس وآلياته وأهدافه .

فى عام ١٩٥٣ ، كنا فى الصف الأول الثانوى ، وأخطرنا بتقرير مادة جديدة تسمى " المجتمع المصرى " ، لم يكن لها منهج محدد فضلا عن كتاب

مقرر ، لكن المدرس ساقها لنا بأسلوب كم تمنيت أن يستمر ، ذلك أنه قسمنا إلى لجان صغيرة ، كل منها تقوم بدراسة " على الطبيعة " للمنطقة التي توجد بها المدرسة ، ويلقى مقرر اللجنة بنتيجة البحث والتقصي داخل الحصة ، ويدور حوار ونقاش .

كذلك كانت توجد مادة دراسية أخرى تسمى (التربية الوطنية) كانت أشبه بمادة القانون الدستوري في كلية الحقوق ، بصورة مبسطة ، وكذلك بعض المعلومات عن المنظمات الدولية ، وكل ما كان يرد فيها من معلومات كان يشكل ركنا أساسيا لا بد منه في ثقافة المواطن .

كانت هذه وتلك وسيلتان لا بأس بهما للتربية الاجتماعية والسياسية ، كان يمكن تطويرهما إلى ما هو أفضل ، لكن ما حدث هو العكس . .

تحول هذا وذاك إلى ما كان يسمى (التربية القومية) التي كانت تتهج نهجا دعائيا فجا ، بحيث لا يخرج عن حدود ما كان يتردد في الخطابات السياسية وتعليقات الصحف والإذاعة والتلفزيون على الأحداث الجارية ، حتى أنسى لأذكر تماما ، عندما انتقلت عام ١٩٦١ مدرسا للمواد الفلسفية بمدرسة الفيوم الثانوية التجريبية ، أن أتعب الحصة التي كنت اشعر بأنها هم ثقيل هي حصة التربية القومية ، وأحيانا ما سميت (المجتمع العربي) ، ولم يكن ذلك لكراهة موضوعاتها ، ولا لنقل العبء ، ولكن لما كنت أشعر به في عيون التلاميذ من استخفاف واضح بالموضوعات الدعائية ، ولسان كل تلميذ يكاد يقول (ولم عناء التدريس ، ونحن نسمع ذلك في الإذاعة ليل نهار) ؟ على عكس الأمر عندما كنت أدرس مقرر المنطق أو علم النفس أو الفلسفة .

لم يكن ما يتم هو تربية سياسية بل هو عملية " حشد " و" تلقين سياسي " و " تعبئة " وهي صورة سانجة من صور التربية السياسية تأتي بعكس النتائج المرجوة .

وزاد الأمر مدعاة للشفقة أن شهدت الجامعات بدورها مقررات على جميع الكليات سميت بالمقررات القومية ، تناولت ثورة يوليو والقومية العربية وثورة يوليو ، تحولت إلى " أوكازيونات " لعدد معين من المحترفين ليصدروا كتباً توزع بالآلاف على الطلاب ، فضلا عن كميات ضخمة من أوراق التصحيح ، وكان الطلاب يستقبلونها باستخفاف واضح ، لا نقول ذلك عن " سمع " وإنما عن ممارسة ومعايشة حيث كان الأستاذ المشرف يبيننا في التصحيح ونقرأ في إجابات الطلاب كلاما مؤسفا من حيث الثقافة السياسية الضحلة ، ومع ذلك فقد كان من النادر أن يرسب أحد فيها .

كانت المشكلة الواضحة هي أن كثيرين من المنتفعين قد ركبوا الموجة من غير أن يكونوا من المؤمنين بحقيقة الثورة . .

كذلك فإننا نذكر أنه بعد شهر قليلة من قيام الثورة ، أذاعوا علينا في المدرسة الثانوية عن تشكيل يسمى " الحرس الوطنى " ، والذي تسمى بعد ذلك بمنظمة الشباب ، وهي غيرها التي عرفت في فترة قيام الاتحاد الاشتراكي .

كنا مبهورين بمنجزات الثورة المتسارعة ، وأصبح لللباس " الكاكي " رمزا على الوطنية والعزة ، فتسابقنا إلى الالتحاق بالحرس الوطنى ، وانشغلنا فى تدريبات مختلفة ، ثم طلبوا منا المشاركة بهذا فى أول احتفال فى الثالث والعشرين من يناير ١٩٥٣ بمرور ستة أشهر على قيام الثورة ، وكان ذلك فى ميدان التحرير بالقاهرة ، ولما انتهينا ممن الاستعراض طلبوا منا تسليم الملابس ، وانتظرنا طويلا بعد ذلك أن نعاود التدريب ، لكن شيئا من ذلك لم يحدث ، فداخلى أسف شديد أن تقف المسألة عند حد المشاركة فى استعراض عسكري ، وكتبت أول مقال لى فى صحيفة حائط أصدرتها بالمدرسة ، فإذا بالمدرس المسئول ينهال على وجهى بالصنعات وركلات الأقدام على جسمى ، ويذهب إلى حيث علقت المجلة فيمزقها ويدوسها تحت قدميه ، ولم تكن الدموع التى سألت على خدى من نتاج الضرب ، بقدر ما كانت من شعورى بالأسى على

الأمال العريضة التي رأيتها تجهض أمام عيني . بطبيعة الحال لا أسوق هذا نقدا للثورة ، فغالبا ما كان هذا تصرفا فرديا من المدرس ، ولكن هذه هي القضية . . . كم من مئات التصرفات المماثلة ، المتفاوتة في الشدة والمستوى والاتساع التي ارتكبت ولوثت ثوب الثورة ، وتكون النتيجة تربية سياسية سوداء لا تبني بقدر ما تسلب .

وظل التلاميذ فترة طويلة يرددون ، في طابور الصباح نشيدا خاصا بعبد الناصر ، أنشده محمد عبد الوهاب ، ألا وهو : ناصر : كلنا بنحك ، ناصر وهكذا

ولم يكن هذا تطبيقا سليما أيضا للتربية السياسية ، ونكرر هنا ما أكنناه عدة مرات وسوف نظل نؤكد أنه هذا لا يقصد به أبدا النيل من زعيم الثورة ، وإنما منطق التربية عموما والعلم خصوصا ، والتربية السياسية كذلك يخطئ هذا الارتباط الشديد بالشخصية الفردية ، أيا كانت درجة حبنا لها وتقديرنا لبطولاتها ، فالزعماء قابلون للصواب والخطأ ، وهم بطبيعة الحال إلى زوال ، وتبقى مصر ، ويبقى الوطن ، إذا أردنا أن يغنى التلاميذ لها أو له في طابور الصباح !

وكان من الغريب أنه في الوقت الذي ازدادت فيه خطوات التقارب مع الدول الاشتراكية ، إلا أن وزارة التربية كان بها قوى مغايرة الاتجاه ، لكنها لا تستطيع أن تعلن ذلك بوضوح وصراحة ، ثم إذا بها تعبر عن موقفها بصورة غير مباشرة ، وعلى سبيل المثال ، فقد ساد كتاب مقرر في التاريخ على الصف الأول الثانوي بعنوان (أصول العالم الحديث) كان مؤلفوه من كبار المتخصصين والتربويين ، مثل د . أحمد عزت عبد الكريم ، ود . أبو الفتوح رضوان ، وكان من أبوابه : ثورات الشعوب على الحكم المطلق ، ضم موضوعات عن الثورة الفرنسية والثورة الأمريكية ، وأراد المؤلفون أن يضمنوه أيضا فصلا عن الثورة الاشتراكية ، لا مجرد مسابرة للاتجاه السائد ،

ولكنها حقيقة تاريخية ، بدأت على الأرض الروسية منذ عام ١٩١٧ ، ثم اكتسحت شعوبا عدة ، يكفى منها الصين ، أى ما يقرب من المليار والنصف من الناس ، ومع ذلك فلم تصبح سلطات للوزارة بظهور هذا الموضوع ! وتكرر الأمر فى مقرر آخر عام ١٩٦٩ ، فى الفلسفة ، لكنه انتهى إلى غير ما انتهى إليه السابق ، كان كاتب هذه السطور هو مؤلف الكتاب الفائز فى مسابقة التأليف ، وفى موضوع خاص بالحرية ، رأينا أن من الضرورى أن يلم الطالب بموقف الفلسفة الماركسية من القضية خاصة وأن مجرى الثقافة فى مصر فى تلك الفترة كان ينضح بالأفكار والآراء الماركسية ، وكذلك الأمر بالنسبة لقضية أخرى خاصة بالعلاقة بين الفرد والمجتمع ، ثم إذا بتقرير يقوم لوزير التربية يحذر من هذا على أساس أن الكتاب سوف يروج للماركسية فى مدارسنا ، دون أن يفرق التقرير بين قضية تدريس مذهب من باب العلم والمعرفة ، وبين الدعوة إليه ، واستجاب الوزير وأصدر قرار بحذف ما يتعلق بالماركسية .

ونظرا لسيادة نغمة المساييرة وتملق السلطة والسير فى ركابها ، كان للتقرير دائم الاستشهاد بعبارات وفقرات من الميثاق ، طالبا وضعها بدلا من تلك التى تعرض لرأى الماركسية ، وحتى عندما جاء إلى مشكلة فلسفية بحثة مثل (الشك واليقين) استند إلى نصوص من الميثاق عن المراهقة الفكرية طالبا تضمينها فى الكتاب .

الغريب أن أستاذا متخصصا فى الفلسفة عاب وقتها فى مقال له استعانة كتابى فى بعض مواضيعه بالميثاق على أساس أنه ليس كتابا فى الفلسفة ، دون أن يتسبه إلى أن النص الرسمى للمنهج المطلوب تأليف كتاب وفقا له نص صراحة على ضرورة بيان رأس الميثاق ! وكان غلوا وتطرفا حقا !

ولم أقف مستسلما ، وكتبت مقالا بالأهرام فى السادس من يناير ١٩٧٠ لنتقد قرار الوزير وأشرح أهمية أن يدرس طلاب الثانوية العامة موقف

الماركسية ، ولأن الجماهرة الكبرى ممن كانوا يكتبون فى تلك الفترة فى الصحف والمجالات كانوا ممن يقفون تحت المظلة الماركسية ، إذا بحملة تنتشر بين صحف ومجلات تنتصر لى وتهاجم الوزير ، حتى لقد كتب أحمد حمروش فى روز اليوسف مقالا يحمل عنوانا ضخما : هذه قضية سياسية وليست تعليمية ، " أساسها أنه لا يصح أن نحذف موضوعا يتصل بعقيدة المنظومة الاشتراكية ، بينما دولها هى التى تقف بجوارنا للعبور من محنة هزيمة ٦٧ ! وتراجع الوزير فى قرار وعاد الموضوع إلى الكتاب!

وفى لهجة شبه تحريضية يضمن حمروش مقاله بقول لا ننطق معه أبدا ، على الرغم من أن اتجاه المقال كان دفاعا عنا ، قال : " إن ذلك يعطى إحساسا عاما عند جماهيرنا الذكية بأن هناك عناصر ليست ثورية ولا اشتراكية تتكاتف وتتساند فى مواقعها المختلفة لتقيم سدا أمام تقدمنا الاجتماعى ، معتمدة على بيروقراطية شديدة وتضليل لفظى تجيد به عملية التمويه أمام كبار المسؤولين . وليس ما يحدث فى وزارة للتربية والتعليم إلا نمونجا يتكرر فى الجامعات حيث يدرس بعض الأساتذة مناهج تخرج عن مبادئ ثورتنا وينادى بعضهم بأفكار عتيقة تصيب الشباب بالحيرة وتنفهم إلى دوامة التساؤل " .

إن خطورة هذه السطور تكمن فى أنها دالة على منطق عام ساد التفكير العام فى ثقافتنا فى هذه الفترة ، وهو المنطق نفسه الذى أخذ على جماعات التكفير فى المجال الدينى ، فقد تكون هناك اجتهادات فى الفهم والتطبيق ، تعجب هذا ولا تعجب ذلك ، لكن كثيرين كانوا يبادرون باتهام أصحاب التفسيرات المخالفة بأنهم لم يستوعبوا فلسفة الثورة وتوجهاتها ، بل قد يصل الأمر إلى حد التكفير السياسى ، بأن هؤلاء المخالفين يرددون أفكار أعداء الثورة والقوى الرجعية !

حقيقة حصان طروادة الاستعماري في حياتنا الثقافية :

في أواخر الستينيات على وجه التقريب كتب د. لويس عوض سلسلة مقالات عن التعليم الجامعي في مصر ، جمعت في كتاب بعد ذلك صدر بعنوان (الجامعة والمجتمع الجديد) استهلها بهجوم ضار على معاهد إعداد المعلمين ، سواء مدرسة المعلمين العليا التي صفت عام ١٩٣٣ ، أو معهد التربية العالي للمعلمين الذي أُنشئ عام ١٩٢٩ ، وأصبح في عهد الثورة كلية للتربية .

وبعيدا عن حقيقة السياسة الاستعمارية المعروفة بالنسبة للتعليم في أي بلد ينكب بالاحتلال ، فقد كانت المقولة التي أفاض في شرحها والتنظير لها هي أن المعلمين العليا كانت تقوم على فلسفة مهنية على أساس أن للتدريس مهنة تقوم على قواعد وأصول من العلوم التربوية والنفسية ، وتدريب ، وبذلك - هكذا قال - دعم الإنجليز هذه المدرسة لمحاربة الجامعة المصرية التي كانت تعلم من أجل العلم لا من أجل التمهين .

ولا نريد أن نستطرد في مناقشة هذا الرأي فقد يخرجنا هذا عن موضوعنا ، إذ أنه يحمل العديد من المغالطات ، ويكفي الإشارة إلى أن مدرسة المعلمين أنشئت قبل مجئ الاحتلال ، وأنها الآن قائمة بالعشرات في كل الجامعات المصرية تحت مسمى كليات التربية ، ولا توجد دولة في العالم إلا ولا بد أن تكون فيها مثل هذه المعاهد ! بل لقد كان غريبا أن يردد لويس عوض تلك المقولة التي كانت الأحداث في مصر ، بل وفي العالم أجمع قد تجاوزتها تعليميا ، حيث لم يعد هناك من يصر على تعليم العلم كغاية في حد ذاته كما أعلن بذلك منشئو الجامعة المصرية عند قيامها عام ١٩٠٨ ، وأصبحت الجامعة ، وخاصة في ظل التوجهات الاشتراكية هي جامعة للمجتمع ، ولا بد أن تعد طلابها لممارسة أعمال بعينها ومهن بذاتها يتطلب الإعداد لها علوما وقواعد وأصولا . ومن المفارقات أن توجهات التعليم في عهد الثورة سارت نحو تدعيم الإعداد المهني للمعلمين ، ويمكن أن نقول أن البذور الأولى للانتشار شبه

السرطاني لكليات التربية في مختلف أرجاء مصر ، جاءت منذ عام ١٩٦٥ ،
ودعم من هذا الاتجاه توصية وردت في التقرير الوحيد الذي صدر عن سياسة
التعليم في عهد الثورة ، عام ١٩٦٦ بعنوان تقرير اللجنة الوزارية للقوى
العاملة برئاسة عبد القادر حاتم ، وإن كان معروفا أن العقل المفكر لكل ما ورد
بالتقرير اللواء الدكتور عبد المجيد العبد ، حيث أكد على أهمية التوسع في
كليات المعلمين كما كانت تسمى في ذلك الوقت .

فلم تكن كليات إعداد المعلم إذن حصان طروادة الاستعماري في ثقافتنا ،
لكن يمكن أن نقول أنها كانت إسفيناً عمل على إفساد المقومات الحقيقية للجامعة
٠٠ نقول هذا ونحن من العاملين في الميدان نفسه إيماناً بأمانة الكلمة ، وضرورة
صدق الشهادة ٠٠٠

ما زلت أذكر عبارة ردها أمامي عميد كلية التربية بجامعة عين شمس
عام ١٩٦٥ ، د. أبو الفتوح رضوان ، نقلاً عن الدكتور جمال الدين الشيبان
مشيراً إلى كلية للمعلمين أنشئت بليل بجامعة الإسكندرية حيث قال الرجل : لقد
أصبحت فوجئت لقيطاً على باب كلية الآداب ! ذلك أن الكلية أنشئت وتقرر
قبول طلاب بها دون أن يتوافر لها أستاذ واحد ، والشئ نفسه تكرر عام ١٩٦٩
في طنطا ، والمنصورة ، كليتان أخريان للمعلمين (التربية فيما بعد) دون أن
يكون فيهما إلا العميد وحده ، ومدة الدراسة بها أربع سنوات وتضم أقساماً
متعددة للعلوم التربوية والنفسية ، وتعتمد في تدريس مواد التخصص (فيزياء ،
علوم اجتماعية ، لغات ٠٠٠ إلخ) على منتدبين أيضاً من كليات أداب وعلوم
٠٠ ومن هنا بدأت المأساة الحقيقية !

كان المكان - غالباً - يختار من بين المباني المدرسية القائمة ، وكثيراً ما
كان المبنى مبنى لمدرسة ابتدائية ، وقد شهدت بذلك بنفسى في كلية إقليمية
عندما رفعت لافتة تحمل اسم المدرسة الابتدائية لتحل محلها لافتة تحمل اسم
كلية التربية !!

بدأت ظاهرة " الأستاذ الشنطة " أو " الأستاذ التاكسى " . . .

ورافق هذا تعيين عدد كبير من المعيينين بوسائل مختلفة ليست كلها موضوعية ، وتورطت كليات متعددة فى السماح لهؤلاء بأن يقوموا بالتدريس الجامعى ، ففتضخم لديهم الذات ويتصرفون أما الطلاب على اعتبار أنهم " أساتذة " ، حتى أنهم كانوا يلقبون بـ " الدكتور " ربما قبل أن يحصلوا على درجة الماجستير ! وكانوا يسجلون رسائلهم بطبيعة الحال فى القاهرة فى أغلب الأحوال ، وانفتقوا التلمذة الحقيقية ، والصحبة مع الأساتذة الكبار ، ومن هؤلاء نشأت الكثرة الغالبة من أعضاء هيئات التدريس فى الجامعات الإقليمية ، مع ما يترتب على هذا وذاك من سلبيات خطيرة .

وسار السيناريو كالاتى : تطلب الأقسام الأدبية ، ثم الأقسام العلمية الاستقلال فى كلية للعلوم وكلية للأدب ، ثم بالمنطق نفسه ، ثم يرون أن الأمر أصبح نواة لإنشاء جامعة ، وإن كانت هذه الثمرات لم تظهر إلا مع بداية السبعينيات وما بعدها .

وعندما قامت الثورة لم تكن هناك إلا كلية للتربية واحدة فى جامعة عين شمس ، للدراسات العليا فقط ، حيث كانت تستقبل خريجى بعض الكليات الجامعية لتزودهم بعدد من العلوم التربوية والنفسية ، واستطاع أنصار الإعداد التربوى للمعلمين أن ينشئوا كلية للمعلمين فى عام ١٩٥٢ ، بعد أن ترك طه حسين وزارة المعارف ، حيث كان خصما لدودا للعلوم التربوية التى كان يحلو له أن يسميها " البيداجوجيا " ، نتيجة صراع قديم لا مجال للإشارة إليه بين المعلمين العليا والجامعة .

وكانت كلية المعلمين تعد المعلم وفقا لما يسمى بالنظام التكاملى ، أى أن يتلقى الطلاب مدة أربع سنوات علوم التخصص ، مع علوم التربية وعلم النفس ، ولم يكن بها دراسات عليا ، بينما ظلت كلية التربية الوحيدة ، فى جامعة عين شمس هى المختصة فقط بالدراسات العليا التربوية والنفسية وسمى نظامها

بالنظام التتابعى ، حيث يحصل الطالب مواد التخصص أولا فى كليات آداب وعلوم ، مثلا ، ثم يجئ ليلتحق بكلية التربية مدة عام ، ثم بدأ تكاثر كليات المعلمين ، بالصورة المشار إليها فى السطور السابقة ، حتى تم توحيد نظام كلية التربية مع كليات المعلمين عام ١٩٧٠ ، وأصبحت كلها تسمى كليات التربية جامعة بين النظامين : التكاملى والتتابعى .

أزمة الفكر التربوى :

فى مارس من عام ١٩٧١ ، أصدرت مجلة الفكر المعاصر ، وقت أن كان يرأس تحريرها د. فؤاد زكريا عددا خاصا عن التعليم ، كان لنا فيها دراسة بنفس العنوان : أزمة الفكر التربوى فى مصر المعاصرة ، ولم يكن المقال يتعرض بالنقد بطبيعة الحال للمنتجات الفكرية التربوية فقط ذى أوائل عام ١٩٧١ ، وإنما عما قبل ذلك وحتى وقت كتابة الدراسة .

وكان أبرز ما جاء فيه عن اغتراب هذا الفكر عن الواقع المصرى هو هذا الغياب المخزى من أى تناول للأبعاد التربوية للصراع العربى الصهيونى أو دراسات عن التعليم فى إسرائيل أو تعليم العرب فيها ، خاصة وأن هناك قسما علميا ، وتخصصا شهيرا اسمه (التربية المقارنة) يختص بدراسة نظم التعليم " الأخرى " ، لكنه كان يدرس نظم التعليم فى بعض الدول العربية والدول الغربية ، ولا يقرب أبدا من الأرض المحتلة . وإن كانت المسئولية حقيقة لا يتحملها أصحاب هذا الاختصاص وحدهم ، فقد كانت الكتب التى تتحدث عن إسرائيل ممنوعة ، وبدأ السماح بها على استحياء بعد هزيمة ٦٧ ، ومع ذلك لم يقرب التربويون هذه القضية !

كان هذا دالا على غيبة الوعى بطبيعة الصراع العربى الإسرائيلى الذى نظر إليه وكأنه صراع عسكرى ، تتكفل القوات المسلحة وحدها بتحمل عبئه ، ثم تبين لنا نتيجة هزيمة ٦٧ أنه صراع حضارى وصراع وجود ، مما كان

يتحتم معه أن تقوم كل مؤسسات المجتمع ونظمه بإعداد نفسها للمواجهة ، وبالتالي ، فإذا كان من المحتم أن تسعى القوات المسلحة لكي تتوافر لديها كل معلومة ، بسيطة ، أو خطيرة ، عن القوات المسلحة الإسرائيلية ، فإن المنطق نفسه يفرض أن يتضمن الفكر التربوي معالجات مختلفة للجوانب التربوية والتعليمية في دولة الكيان الصهيوني ، لكن هذا كان نادرا في قطاعات الفكر التربوي .

ونجد الدراسات التربوية توجه إلى بحث مفهوم الثقافة على أساس أنها هي التي تشكل محتوى التربية ومادة التعليم ، فإذا عولجت الخصائص العامة للثقافة نجد أفكارا يمكن أن تقال في أى مجتمع وفي أى زمان . إن دراسة الخصائص العامة أمر حيوى وضرورى ، ومن الطبيعى ، ما دامت هذه القضية تعالج في (فلسفة التربية) أن تعالج على هذا النحو التجريدى العام ، ولكن الوقوف عند حدّها أمر غير مقبول ، فما هي بعد ذلك خصائص الثقافة العربية بصفة عامة والثقافة المصرية بصفة خاصة ؟ قليل جدا من الدراسات التربوية توجهت للإجابة عن هذه الأسئلة . ولم يكن يشين الدراسة الفلسفية على وجه الإطلاق إذا أتبعنا الحديث العام بحديث عن أمثلة تطبيقية من واقع مجتمع خاص ، فذلك كان يمكن أن يزيدها وضوحا ويكسبها قوة تأثير .

وفى هذا أيضا كان من الموضوعات التي تطرقها كتب التربية (تنوع الثقافات) ، فإذا بنا نجد الكلام فيه مجرد كلام عام ولم يكتمل بدراسة ما كان فى مصر، وخاصة قبل الثورة ، من تنوع ثقافى بصورة " مرّضية " أفقدت المجتمع كثيرا من طاقاته ، وبددت كثيرا من جهود أبنائه ، فثقافة تتبع من معاهد التعليم الدينى ، وثقافة تتشكل بما كان يتم بمدارس ومعاهد الدولة التي أقامتها وفق النمط الغربى الحديث ، وثقافة متأثرة بالعديد من المدارس الأجنبية المختلفة تنقسم هي نفسها باختلاف المدرسة ، فمن إنجليزية ، إلى أمريكية ، إلى فرنسية ، إلى يونانية ، إلى ألمانية ، إلى إيطالية ، إلى أرمنية . . إلخ . إن

دراسة هذه الظاهرة تحت هذا الباب الذى أشرنا إليه كان من الممكن أن تلحم بين الفكر التربوى وبين حركة الثقافة والمجتمع فى مصر ، لكن هذا لم يحدث بكل أسف ، إلا من خلال دراسة تاريخ التعليم .

كذلك فإن المستقرئ لإنتاجنا التربوى كان يمكن أن يلمس إهمالا للجهود العربية الفكرية فى العصور الوسطى والحديثة ، صحيح أن مجرد العيش على فترات الماضى يحيل فكرنا إلى مجرد اجترار ويصيبه بالعقم والجذب ، ويفقدنا حرية الحركة وتكيفها وفقا لمتطلبات الحاضر وحاجات الواقع المتغيرة ، إلا أن مراحل النمو الفكرى مستمرة ومتصلة الحلقات ، كل مرحلة لابد أن تتأثر بما قبلها وتؤثر فيما بعدها ، وأن نتصور إمكان أن تتعزل مرحلة عن سابقتها أو لاحقتها ، فمثلنا كمثل من يتصور إمكان ألا تتأثر مرحلة المراهقة - مثلا - بما كانت عليه فى مرحلة الطفولة ، وأنها لن تؤثر فى مرحلة النضج وازجولة . وإذا كان هذا من الصعب تصوره ، إلا أنه قد حدث بالنسبة لفكرنا التربوى ، حيث انتقد من الصلات ما يمكن أن يجعله يستفيد من الجهود العربية الفكرية السابقة .

ولا شك أن شدة التبعية التى كان عليها هذا الفكر ، جعلت الأنظار مشدودة دائما لما يقوله الأجانب فقط ، حتى ضعفت قدرة العقلية العربية على التفكير والابتكار التعليمى ، وبالتالي عدم الاهتمام بكتابات السابقين من المفكرين العرب لاعتقاد خاطئ بأنهم لم يقولوا شيئا ذا بال . إن هناك بعضا من الأفكار والآراء التى يمكن أن تجد لها مثيلا فى كتابات مفكرينا السابقين ، ومع ذلك يستعان فى التعبير عنها بكتابات الغربيين ، فكان الفكرة الواحدة تكون ساذجة وتافهة إذا عبر عنها عربى ، وعميقة ورائعة إذا عبر عنها أجنبى ، ومتى نلمس هذا التوجه ؟ خلال ثورة يوليو التى كانت تقود حركة تحرير ضخمة للشعوب المقهورة !

وأذكر أنني عندما بدأت أطرح فكرة دراستي للدكتوراه عن الفكر التربوي في مصر في عهد الاحتلال البريطاني ، كانت هناك موجة استنكار ورفض وسخرية : وهل كان لدينا فكر تربوي ؟ وأثبتت الرسالة ورسائل أخرى استكملت حلقات تاريخ الفكر التربوي في مصر فيما بعد ، بالفعل أن قد كانت هناك أفكار رائعة ، لو حرص علماء التربية على تبنيها والإضافة إليها وتصحيحها ومناقشتها ، فقد كان هذا من شأنه أن يكسب فكرنا أصالة وإبداعا ، لكن الفكر انبتر عن الماضي ، حيث ابن سينا والفارابي وابن رشد والغزالي ، كما غاب عن الفكر الحديث عند الطهطاوي وعلي مبارك ومحمد عبده وأحمد لطفى السيد ، وهرع إلى الينابيع الغربية كي يبنى عليها فكارا ينشئ به مواطنين لتقافة مختلفة تماما !!

وإذا كنا قد أشرنا من قبل إلى وقوع الفكر التربوي في مصر في برائن الفكر التربوي الأمريكي في صيغته البراجماتية بصفة خاصة ، فلا بد أن نسجل هنا أن الاطلاع والتفاعل مع الجهود الفكرية الأجنبية أمر ضروري ، إلا أن الأمر عندما يتجاوز ما يمكن تسميته بحدود الأمان ، يقع الفكر في جب التبعية ، ويصاب باغتراب عن الواقع المجتمعي الذي يعيش فيه ويتنفس هواه . ولعل هذا كان سببا رئيسيا في فشل بعض التجارب والمشروعات التربوية في مصر وخاصة في السنوات الأولى للثورة ، والتي تمت تحت مظلة ما سمي بالتربية الحديثة ، مما جعل البعض يسيئ الظن بها ويتهمها بأنها تربية لا تسمن ولا تغني من جوع :

ففرض التلميذ وميله أخذا على أنهما غرضه وميله الحاليين ، يقف الأمر عندهما وينتهي عند إشباعهما ، ومن محاولة استخدامهما في خلق ميول جديدة وأغراض حيوية ، تتسع وتعمق حتى تصل إلى الأغراض الاجتماعية والميول للمتعلقة بصالح الجماعة .

ونشاط التلميذ أخذ على أنه النشاط الحركى فقط ، وأخذ على أنه غاية فى حد ذاته ، لا وسيلة لاكتساب معارف وميول ومهارات جديدة ، وأصبح معيار الطريقة أن نرى التلاميذ ينشطون ويجرون ويتحركون ، ويقصر التوجيه لهذا النشاط ، فيكفى مثلا أن يرى المدرس تلاميذه سعداء بالجري وراء الفراشات يصطادونها دون توجيه لهذا النشاط وتفسيره تفسيراً اجتماعياً .

وأخذ القول بأن المعرفة والمواد الدراسية ليست غاية فى ذاتها وإنما هى أدوات لمعالجة مواقف الحياة ، على أنه القول بعدم أهميتها وانتهى الأمر إلى إهمال العلم وإهمال المعرفة ، أو على الأقل وضعهما فى المرتبة الثانية أو الثالثة ، والمناداة بإلغاء المواد الدراسية ، واشتد الهجوم على الموضوعات الصعبة كالنحو وجدول الضرب والتاريخ القديم دون نظر إلى القيمة الاجتماعية الضرورية لهذه الموضوعات .

حسن النوايا لا يكفى لإصلاح الأزهر :

سلسلة طويلة منذ أوائل السبعينيات من القرن التاسع عشر ، عندما بدلت أول خطوات الإصلاح والتطوير للأزهر الذى لم يكن مجرد " درة " على جبين مصر وحدها ، بل كان كذلك بالنسبة للعالم الإسلامى كله ، لكن الجمود والتخلف طالاه بينما العالم من حوله يركض نحو التغيير والتطوير والتجديد ، وخاصة بعد أن بدأ ظهور نمط جديد من التعليم فى عهد محمد على على النمط الغربى الحديث ، بدأ شيئاً فشيئاً ، وبعد عدة عقود ، يسحب البساط من تحت أقدام الأزهر ، ولا يعود الأزهر أملاً وطموحاً لكل من أراد التعلم ، ولتقتصر فى الغالب والأعم على الفقراء فى العقود الأخيرة ممن كانوا لا يقدرّون على تكاليف التعليم على النمط الغربى الحديث .

وكان آخر تطوير نال الأزهر قبل الثورة هو الذى قام به الشيخ المراغى علم

وعندما بدأت يد الثورة تمتد إلى عدد من البلدان الإفريقية بصفة خاصة ، نقل البعض ممن زاروا هذه البلدان إلى قيادة الثورة أنهم لاحظوا أن المبشرين الأجانب ، والذين كان عدد منهم يعمل لحساب جهات أمنية إنجليزية وأمريكية وإيطالية لا يعطون فقراء إفريقيا الذين يعانون من الجوع والعري ، بمجرد كلام عن الجنة والنار وضرورة الإيمان بالله ، وإنما يقدمون لهم مساعدات عينية يحتاجونها كالغذاء والكساء والدواء والمأوى ، وعندما يتساعل هؤلاء المعوزين عن الدافع الذى يدفع هؤلاء المبشرين لأن يفعلوا ما يفعلوه ، كان الباب يفتح على مصراعيه للأهداف الحقيقية ، فيجدون قبولا لها بسرعة وحماسا .

هذا فى الوقت الذى كان مبعوثو الأزهر يكتبون بالوعظ الكلامى ، والتركيز على قضايا ميثافيزيقية قد لا تستوعبها عقول هؤلاء البسطاء ، فضلا عن الجهل باللغات التى كان الإفريقيون يعرفونها ويتعاملون بها ، مما جعل من تأثير الأزهريين ضعيفا ، وإذا كان هناك من تأثير كان يحدث ، فقد كان عن غير طريقهم !

ولعل الشهادة التى أدلى بها الكاتب الراحل أحمد بهاء الدين لصفحة دنيا الثقافة فى جريدة الأهرام فى ٨/٨/١٩٨٥ تؤكد على ذلك ، فقد ذكر أنه ذهب إلى سنة ١٩٥٩ فى صحبة السادات عندما كان رئيسا لمجلس الأمة فى بعثة لغانا لتهنئة نكروما بالاستقلال ، وفى السنة التالية ذهب بصحبة السادات أيضا لتهنئة سيكوتورى باستقلال غينيا ، وفى كلتا المرتين رأيا على الطبيعة ما نعرفه كمعلومات نظرية عن الحزام المسلم الممتد غربا من المحيط وشرقا من البحر الأحمر ، أو ما يسمى بالشريط الواقع جنوب الصحراء ، لمسا أن أفراد هذه الشعوب مسلمين متمسكين بدينهم إلى أقصى الحدود ، لكنهم لا يعرفون العربية ، ويجهلون الكثير عن الدين .

وكان هذا الحزام المسلم مفتوحا لإسرائيل تقوم فيه ببعض المشروعات الصغيرة التى ترشد الأهالى إلى تحسين زراعتهم ، وكانت هذه المشاريع أشبه

بمدارس زراعة أو صناعة متوسطة ، وطبعا كانت الدول الأوربية المستعمرة فى ذلك الوقت تعطىها هذه الفرصة ، وكانت هذه المناطق أيضا مجالا واسعا لبعثات التبشير ، كما أشرنا .

هنا برزت فكرة مهمة : لم لا يحدث تكامل بين العلوم الحديثة والعلوم الدينية فى عقل طالب التعليم الأزهرى ، بحيث نجد أمامنا طبيبا ذا ثقافة دينية ، ومهندسا ، ومحاسبا ، وزراعيًا . . . وهكذا ؟

ومن هنا دارت عجلة التطوير بسرعة ، خاصة وقد وقفت وراءها يد القيادة السياسية تدعمها وتؤازرها ، فصدر قانون تطوير الأزهر ١٠٣ لسنة ١٩٦١ ، فاتحا الأبواب لإنشاء كليات طب وهندسة وتربية وتجارة وزراعة . . إلخ ، كل ذلك وغيره ، بعد أن كانت جامعة الأزهر تقتصر على كليات ثلاثة هى : أصول الدين والشريعة واللغة العربية .

ولأول مرة أيضا ، يفتح الباب أمام البنات كي يتعلمن داخل قبة الأزهر

...

وبالفعل كان الحدث الكبير هو إنشاء كلية للبنات الإسلامية فى العام ٦٢ / ١٩٦٣ ، فقد كان الوقت قد حان لتدخل الفتاة الأزهر ، إذ أن طلب العلم هو فريضة الإسلام على كل مسلم ومسلمة على السواء ، وكانت كلية البنات كلية جامعية تنتسب فيها الدراسة إلى شعب للدراسات الإسلامية والعربية والاجتماعية والنفسية والطب والعلوم والتجارة . . . إلخ

لكننى ما زلت أنكر فى حديث مع الراحل فتحى رضوان ، أن عرض القانون جاء فى نهاية دور الانعقاد لمجلس الأمة ، حتى لقد انتفتت المناقشة إلى حد كبير ، وأصبح ينادى فقط على مواد القانون بأرقامها لطلب الموافقة عليها ! إن قراءة أهداف التطوير وفلسفته ودوافعه يصعب النيل منها حقا ، لكن ما انتهى إليه أمر التطوير فى السنوات التالية لا بد أن يشعرنا بقدر غير يسير من الأسى حقا . . .

فلم يحدث هذا التكامل بين العلوم الحديثة وبين العلوم الدينية ، واقتصر الأمر على مجرد (إضافة) كليات تكاد تكون نسخا مكررة من مثيلاتها في الجامعات الأخرى المدنية ، بحيث إذا سألت عن الفرق بين كلية الطب بجامعة الأزهر وكليات طب قصر العيني والمرداش وغيرهما ، فلن تجد إلا النذر اليسير .

ولأنى - ربما - أدرى بالنسبة لكلية التربية بالأزهر ، فإن الكثرة الغالبة من المقررات هى هى مثل التى تدرس بكليات التربية الأخرى ، باستثناء وجود مقرر باسم التربية الإسلامية ، وقسم يظللها .

كان المتصور أن يتم تدريس - مثلا - تاريخ التربية ، بالتركيز على تاريخ التربية الإسلامية ، والتربية المقارنة ، بالتركيز على نظم التعليم فى العالم الإسلامى . . . وهكذا ، لكن شيئا من هذا لم يحدث !

وفى جريدة الأهرام فى ١٥/٨/١٩٨٥ تحدث الشيخ جاد الحق شيخ الأزهر فى ذلك الوقت ، مجيبا على سؤال نصه :

كان الهدف كما قيل من إنشاء الكليات العلمية والعملية بالأزهر كالتطب والهندسة . . الخ هو توفير الدعاة الذين يجمعون بين الثقافتين العلمية والدينية لإرسالهم إلى الدول الإفريقية الإسلامية المحتاجة إلى التخصصيين معا : علمى ودينى ، فهل تحقق هذا الهدف ؟

وكان جواب الشيخ " لم يتحقق فعلا . . . ونحن حتى فى بلادنا فى حاجة إلى هذا النوع من الدارسين " .

وكان القانون قد حاول تنويع الحواجز بين التعليم الأزهرى والتعليم العام نهائيا بالنص الصريح على أنه فى جميع المراحل يتاح لل حاصلين على شهادات المعاهد الأزهرية مواصلة التعليم فى معاهد التعليم العام وسائر جامعات الدولة ، كما يتاح لل حاصلين على شهادات التعليم العام مواصلة التعليم فى معاهد الأزهر أو جامعته (المادتان ٨٨ و ٨٩ من القانون) .

ولا شك أن فى هذا طموحا عظيما ، لكن تنفيذه لم يحدث ، فقد استمر التعليم المدنى مقفلا لا يبيح نقل طالب أزهرى إليه ، ولا التعليم الأزهرى أتاح بالفعل انتقال طلاب التعليم المدنى إليه .

الجامعة تحت السيطرة :

فى التاسع والعشرين من شهر أكتوبر من عام ١٩٥٢ ، ولما يمض على الثورة ثلاثة شهور تألفت لجنة برئاسة على ماهر ، لتطوير التعليم الجامعى فى مصر ، حيث انتهت إلى تقرير لابد لكل من يقرأه أن يشعر بالكثير من التقدير والإعجاب لهذا المنهج العلمى الدقيق فى التفكير الجامعى للتطوير ، ولا يتسع المجال للتفصيل ، لكن يكفينا هنا الإشارة إلى طريقة السير بالنسبة لهذه اللجنة التى كان يمكن أن تكفى بأعضائها وهم من نجوم الجامعة والثقافة ، مثل : أحمد لطفى السيد - عبد الرزاق السنهورى - إبراهيم بيومى مذكور - محمد عوض محمد - عباس عمار - أحمد زكى - كامل منصور - محمد خلف الله - محمد شفيق غربال . .

ومع ذلك فقد طلبت اللجنة إثر تأليفها أن تتوافر لها أعداد كبيرة من الإحصاءات التفصيلية التى حددتها والتى تغطى مختلف جوانب التعليم عبر سنوات متعددة . .

وطلبت كذلك مجموعة القوانين واللوائح المختلفة المتصلة بالجامعة . . وكتبت إلى وزراء المعارف السابقين والوكلاء الحاليين والسابقين ، ولقيت كبير من أهل الفكر والرأى المعنيين بشئون التعليم وأعضاء هيئة التدريس فى الجامعات ، ورئيس الجامعة الأمريكية ومدير المعهد الفرنسى فى مصر يستطلعون آراءهم فى الخطوط العامة لأعمال اللجنة . .

وكتبت اللجنة كذلك إلى عمداء الكليات الجامعية برجاء أن تساهم مجالس الكليات فى وضع الأسس لمستقبل الجامعة المنشود ، وأن تمد اللجنة بثمرات

بحثها وتجاربها ، وأن تعاونها فيما تضطلع به من مهمة جليلة الأثر فى حياة البلاد . وطلبت اللجنة من العمداء جمع المقترحات والملاحظات من الأساتذة والمدرسين والمعيرين بالكلية ، وكذلك رغبات الطلاب ، أفرادا وهيئات ، المتصلة بألوان نشاطهم الرياضى والاجتماعى والثقافى ، وأن تعرض هذه الآراء كلها أمام مجلس الكلية ليناقشها ويمحصها وينتهى إلى تقرير جامع فى الموضوع يعبر عن رأى الكثرة ، ويورد كذلك الآراء الأخرى ، مع تعيين أستاذ تختاره الكلية مقررا عنها أمام اللجنة للاستعانة به عند بحث ذلك التقرير ومناقشته .

ومما لا يقل عن ذلك أهمية سعى اللجنة للاستفادة من الخبرة العالمية فاستحضرت اثنين وأربعين تقويما للجامعات الأوربية والأمريكية أمامها للاستفادة منها ، ووضعت أمامها خلاصات مفصلة لتقارير عن التعليم الجامعى فى إنجلترا من لجنة الإعانات الجامعية سنة ١٩٤٧ ، وعن المؤتمر التحضيرى لممثلى الجامعات الذى انعقد بمدينة (لوترخت) سنة ١٩٤٨ بناء على دعوة اليونسكو وأعماله وتوصياته .

إنها طريقة علمية من الدرجة الأولى ، فضلا عن قوميتها ، وأيضا عالميتها ، وهى كذلك تحيط بالموضوع من مختلف جوانبه ، وتسمع وتقرأ للعديد من أطرافه ونوى المصلحة ، حتى الطلاب الذين يغيبون عادة عن أى تطوير ، مع أنهم هم المستهدفون من أى تطوير ، ومع أنهم هم أصحاب المنفعة والمصلحة .

لكن العواصف السياسية التى مرت بها مصر بعد ذلك لم تتح للكثير مما توصلت إليه اللجنة أن يعرف طريقه إلى التنفيذ .

فقد كان لطلاب الجامعة قوتهم السياسية المعروفة التى كانت تصل إلى حد إسقاط الوزارات ، وكان للأحزاب السياسية حضور قوى بينهم وبصفة خاصة التيار اليسارى والإخوان المسلمين ، والوفد ، مما كان له أثره فى اضطرابات

قوية خاصة إبان الصراع على السلطة بين محمد نجيب وجمال عبد الناصر
أوائل عام ١٩٥٤ ، حيث وضع الميل الشديد إلى صف محمد نجيب .
ثم إذا بالجامعة تشهد لأول مرة ما يشبه المنبحة بين عدد من أعضاء هيئة
التدريس بها حيث تم فصل ما يقرب من خمسين ، على أساس أنهم قوى
مناهضة للثورة ، أو غير أصدقاء لها .

وعندما تعاقبت حكومة العراق آنذاك مع عدد من الأساتذة المفصولين ،
منعتهم السلطات المصرية من السفر ، وفقا لحديث بعضهم إلى مجلة
روزاليوسف ١٧/٢/١٩٧٥

كانت السوأة الكبرى في هذه الحركة غير الديمقراطية أنها وضعت مثلا
ونموذجا أمام أساتذة الجامعات ، ماذا يمكن أن يحدث لكل من تحول له نفسه أن
يقف موقف المعارضة والمخالفة . لقد كان معظمهم يخالف ويعارض فكرا
ورأيا ، ولم يكن في هذا ما يشين ويهدد أمن الدولة ، ولو كانت هناك أعمال
على سبيل الحركة المادية العملية لمناهضة الثورة ، لكان ما حدث يمكن تبريره
، أما مجرد المخالفة والمعارضة ، فقد كان هذا إيذانا بعصر جديد في غير
صالح استقلال الجامعة .

ونضيف إلى ذلك أن هذا الإجراء فتح الباب لكتابة التقارير من قبل البعض
ضد زملاء لهم ، بحيث يكفي أن تكون هناك منافسات مهنية وعلمية لكي تدفع
هذا وذاك أن يكتب مدعيا على آخر بأنه ضد الثورة ، فأصبح كثيرون يخشون
التحدث أمام الآخرين ، وغرس هذا نزعة خوف وعدم ثقة ، وربما التفوق لدى
آخرين .

وقد تقام هذا الأمر بعد ذلك عندما تم تشكيل الاتحاد الاشتراكي وأصبح
هناك ما يسمى بالتنظيم الطليعي السري ، الذي كانت له تشكيلاته داخل
الجامعات بين الأساتذة وبين الطلاب ، وانتعش عصر كتابة التقارير الكيدية بين
كثيرين !

وكانت هناك فكرة شائعة ، ولكثرة تردها صدقها المسؤولون عن التعليم الجامعى فصرفهم تصديقها إلى التفكير فى تحليلها لمعرفة مداها من الصحة وكيف شاعت ولماذا شاعت ، وهذه الفكرة مؤداها أن الفرق الجوهرى بين التعليم الجامعى قبل الثورة وبعد الثورة هو أن الجامعات المصرية كانت قبل الثورة تهتم بالدراسات الأدبية أو ما يمكن تسميته بالدراسات الإنسانية فأصبحت بعد الثورة تهتم بالدراسات العلمية وتهمل الدراسات الإنسانية .

وقد أثبت لويس عوض فى كتابه (الجامعة والمجتمع الجديد ، ص ٥٧ ، ٥٨) أن هذا غير صحيح ، فمن قراءة الاحصاءات التى أوردتها يتضح أن الدراسات الإنسانية ظلت خلال ٢٨ سنة من بدء حياتنا الجامعية الرسمية فى سنة ١٩٢٥ حتى قيام الثورة ، إما متعائلة تقريبا مع الدراسات العلمية ، وإما تتميز باختلال طفيف لصالح إحدى الثقافتين ، حتى إذا انتقلنا إلى الإحصاءات المتعلقة بالسنوات العشر الأولى للثورة فسنجد أن الثورة قد ورثت فى عام ٥٢/ ١٩٥٣ ما مجموعه ٢٦،١٨٧ طالبا متخصصا فى الإنسانيات ، فتضاعف هذا العدد فى عشر سنوات حتى بلغ ٥١،٣٤٠ طالبا فى عام ٦٠/١٩٦١ . كذلك جرى التوسع فى الدراسات العلمية بنفس المعدل فارتفع عدد طلابها من ١٦٣٠٧ طالبا فى ٥٢/١٩٥٣ إلى الضعف أيضا فبلغ ٣٣،٨٨٥ طالبا عام ٦٠/ ١٩٦١

وهكذا نجد أن التوازن بين الإنسانيات والتخصصات العلمية العملية استمر هو الحاكم ، بينما كانت متطلبات التغيير الاجتماعى ، وفى ظل خطط التنمية أن يميل الاتجاه إلى الكفة العلمية العملية ، دون أن نقصد بهذا التقليل من قيمة العلوم الإنسانية ودورها ، ويبدو أن سببا مهما كان وراء ذلك هو سياسة الانتساب التى اقتصررت على الكليات الإنسانية ، حيث كان بابها مفتوحا باستمرار .

ولأن قبضة الدولة كانت قوية على مختلف المجالات فقد ظهرت فكرة " مكتب التنسيق " كآلية تسعى إلى تحقيق تكافؤ الفرص بين الحاصلين على الثانوية العامة ويريدون أن يلتحقوا بالجامعة ، وهى الآلية التى ما زالت مستمرة حتى الآن على الرغم من أن الدولة قد سارت فى اتجاه آخر يبعد عن التوجيه والتحكم .

- لكن آلية المكتب ، على حسن الدافع لها ، أصبحت تنجح - بغير قصد - إلى صور من افتقاد العدل والموضوعية فى التطبيق ، ومثال ذلك :
- أنها تعتمد اعتمادا كليا على نتيجة الامتحان النهائى للثانوية العامة ، مما أشعل نار الدروس الخصوصية ، وبالتالي فإن الفائز فى كثير من الأحيان هم القادرون على دفع ثمن هذه الدروس ، من أبناء الأغنياء .
 - ومن المعزوف أن امتحاناتنا تركز على الحفظ والاستظهار مع الأسف الشديد ، وتقف عند حد قياس الكم المعرفى الذى حصله الطالب ، وبالتالي فمجموع الدرجات الذى يحصل عليه الطالب ليس مقياسا موضوعيا للحكم عليه .
 - ونتيجة لتحكم مجموع الدرجات ، فكثيرا ما يجد الطالب نفسه وقد قذف به إلى تخصص لا يميل إليه ، فيسير فى دراسته متعثرا .
 - ولربما وجد الطالب نفسه وقد أختيرت له كلية فى جامعة فى محافظة أخرى ، قد تكون بعيدة عن مسكنه ، فيجد نفسه أمام مشكلة تكاليف إقامة بعيدا عن الأسرة ، قد لا يقدر عليها البعض .
 - رسخ مكتب التنسيق " طبقيه تعليمية " - إذا صح هذا التعبير - ، فأصبحت هناك مجموعة من الكليات تسمى " كليات القمة " ، وأخرى تسمى " كليات القاع " ، و " كليات الوسط " ، وكان الدراسات الصيدلية - مثلا - أرفع مقاما ، وأفضل من الدراسات الزراعية ، وهو أمر غير صحيح ، فلكل مجال وظيفته ودوره الذى لا يمكن أن ينكر .

المجانية المفترى عليها :

وشاع بين كثيرين أيضا أن الثورة هي صاحبة الفضل في تقرير مجانية التعليم ، وهذا أمر فير دقيق تاريخيا ويحتاج إلى توضيح الأصول التاريخ لينال كل ذى حق حقه ، ومن المهم أن ننبه القارئ أن الرأي الذى نثبته هنا سبق لنا أن كتبناه في مجلة المصور ، العدد ٢٤٢ ، الصادر في ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٧٠ ، وكان - فى حدود علمنا - أول مرة تتعرض فيها مجانية التعليم فى عهد الثورة للنقد .

ظل التعليم فى مصر طوال عهود التاريخ المختلفة خدمة يستطيع أى فرد للحصول عليها دون أن يتكبد فى سبيل ذلك مصروفات تعجزه عن تحقيق هذا المطلب ، إلى أن ابتليت البلاد بالاحتلال البريطانى سنة ١٨٨٢ فبدأنا نسمع لأول مرة عن فرض مصروفات على التعليم . صحيح أن رياض باشا قد قرر شيئا من ذلك سنة ١٨٧٤ فى القانون الذى سنه لدخول التلاميذ بمدارس الحكومة " الملكية " - أى المدنية غير العسكرية - (بندى ٣ و ٤) الصادر باعتماده الأمر الخديوى فى ٥ فبراير سنة ١٨٧٤ ، إلا أن أحدا لم يجرؤ على تنفيذه . ويبدو أن سلطات الاحتلال قد وجدت فى هذه المبادرة ما يشجعها على تقرير المصروفات فأحييت القانون وبدأت فى تنفيذه بالفعل منذ سنة ١٨٨٥ .

والشئ المؤكد هو أن عودة مجانية التعليم بدأت على يد وزارة الوفد ٤٢/ ١٩٤٤ ، مع التنبيه على أن طه حسين كان مستشارا فنيا لوزارة المعارف التى كان يتولاها أحمد نجيب الهلالي ، واقتصرت المجانية على التعليم الابتدائى . فلما عاد الوفد إلى الكم عام ١٩٥٠ ، كان أول ما قامت به الوزارة ، حيث كان طه حسين هو وزير المعارف ، مد مظلة المجانية إلى التعليم الثانوى . وظل التعليم الجامعى بمصروفات إلى أن أعلن جمال عبد الناصر مجانيته عام ١٩٦٢ .

وللإنصاف أيضا لابد من التذكير بأن هناك أبوابا متعددة كان الطالب الجامعي يتمتع من خلالها بالمجانبة ، أبرزها الحصول على ٦٠ أو ٦٥ % (لا أذكر بالضبط) من مجموع درجات الثانوية العامة ، ويمكن أن يستمر متمتعا بها إذا حصل على تقدير جيد على الأقل في السنوات الجامعية ، وكاتب هذه السطور - مثل كثيرين - قد تمتع بهذه المجانبة قبل تقريرها رسميا .
كذلك كانت هناك البطولات الرياضية ، ومسابقة ثقافية تعقدها وزارة المعارف لطلاب للتوجيهية ، يتمتعون من خلال التفوق فيها على المجانبة . .
وهكذا .

وتمتع بالمجانبة أيضا هؤلاء الذين كانوا يحرزون بطولات رياضية . .
وقد كان تقرير المجانبة يقوم على فلسفة مؤداها أن الغنى واليسار ليسا مزية أساسية في طبيعة الأغنياء والموسرين تمنحهم من الحقوق ما يحظر على الناس ، وأن الفقر والعوز ليسا عيبا أساسيا في طبيعة الفقراء والمعدمين يحرمهم من الحقوق ما يباح لغيرهم من الناس ، وإنما الفقر والغنى - فيما يقول د. طه حسين - عرضان من أعراض الدنيا لا ينبغي أن يكون لهما أثر في تحقيق العدل والمساواة بين الناس ، وإذا احتاج الوطن أن ينود أبناءه عنه غارة العدو ، فلن يختص الأغنياء بشرف هذا الدفاع !

لكننا - غالبا - ما نسيء تطبيق المبادئ الرائعة ، وتكون النتيجة على غير ما كنا نأمل ، فينتهزها البعض فرصة للنيل من المبدأ مصورين أنه سبب كل ما أصاب التعليم بعد ذلك من سيئات :

فلقد كان متوقعا بطبيعة الحال ، وقد رأى الناس أن التعليم قد أصبح حقا بدون مقابل يقعد بهم عن التمتع به ، أن يتوافدوا بكثرة لا مثيل لها يطرقون باب التعليم ، فهل هيأت وزارتا التربية والتعليم والتعليم العالي الأمور التي يمكن أن تواجه بها هذا الطوفان ؟

الإجابة بالنفى إلى حد كبير ، فلقد كان الأمر يستلزم مضاعفة لعدد المباني المدرسية ، ومضاعفة لأعداد المدرسين ٥٠٠ و ٥٠٠ مما هو معروف من " ضروريات " العملية التعليمية .

لكن المعارك الضارية التى كانت مصر تخوضها ضد الصهيونية والاستعمار كانت تستأثر بالكلم الأكبر من الميزانيات والأموال ، ويكفى أن نستحضر إلى الأذهان ما حدث للجيش نتيجة عدوان ٥٦ ، من إعادة تسليح وتكوين ، والكارثة الكبرى فى ٦٧ ، وخمس سنوات فى تمويل عشرات الألوف من قواتنا على أرض اليمن ، لننتيقن من أن عملية الاستنزاف هذه ما كان لها أن تتيح لوزارتى التربية والتعليم العالى أن تقوموا بمواجهة طوفان الطلاب المتزايد على أبواب التعليم ، فماذا كانت النتيجة ؟

تزايد تدريجى لأعداد التلاميذ فى الفصل الواحد ، حتى تجاوزت الكثافة حدود الأمان ، وتعلية للمبنى المدرسى ، وتآكل فى المساحات الخضراء والمساحات الخالية فى المباني المدرسية من أجل بناء مزيد من الفصول ، وزيادة فى الأعباء الملقاة على عاتق المدرسين ، ثم بدأت السوأة الكبرى ألا وهى تعدد فترات الدراسة فى اليوم الواحد فى المبنى الواحد لتكون محصلة كل هذا تدن واضح فى جودة التعليم ، وبالتالي التأسيس لظهور السوق السوداء للتعليم ، من خلال الدروس الخصوصية .

وتكون النتيجة أن الهدف المقصود من المجانية وهو العدل الاجتماعى عامة ، والعدل التربوى بصفة خاصة ، قد تداعى ، ليصبح أبناء الأغنياء هم القادرون أكثر من غيرهم على دفع تكلفة الحصول على الخدمة التعليمية فى السوق السوداء !

هل يمكن أن يعزى هذا إذن إلى المجانية ، كما روج كثيرون فى السنوات الأخيرة ؟ كلا بالتأكيد .

إننا هنا لا نستطيع أن نلوم سلطات الثورة ، وإنما هي بالفعل تلك الحروب الضارية والمعارك الشرسة التي فرضت على مصر من قوى متربصة سواء من داخل المنطقة العربية نفسها أو من الخارج ، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ، والصهيونية .

اختراق مؤسسات التعليم :

كنا قد أشرنا إلى تسيد الأحزاب والتنظيمات السياسية السابقة الساحة الطلابية في الجامعة وفي التعليم الثانوي ، ومن هنا فقد حرصت سلطات الثورة على أن تزيح هذا النفوذ وتوجد لها قوة مoolية تحمل رايتها

كانت البداية سعى طلاب جامعتي القاهرة والاسكندرية للاحتفال بما كان يسمى يوم الشهيد يوم ١٣ يناير من عام ١٩٥٣ ، وكان الاتجاه الغالب للإخوان المسلمين ، والطلاب الشيوعيين ، حسب البيان الصادر من مجلس قيادة الثورة في ذلك الوقت . وساعد على التهاب الموقف زيارة شخصية إيرانية ثورية في ذلك الوقت هو (نواب صفوى) من منظمة فدائيان إسلام ، الذي حمله الطلاب الإخوان على أكتافهم وألقى فيهم كلمة زادتهم اشتعالا .

كانت الثورة قد بدأت بتشكيل تنظيم " منظمة الشباب " بقيادة وحيد رمضان ، واتجهت قوة من المنظمة هذه لتعبر عن موقفها فحدث اشتباك بين (المسارين) و (المغايرين) .

وتكررت المشاهد ، بصورة أحد وأشمل أثناء أزمة مارس ١٩٥٤ ، وبدأت بعد ذلك عمليات المحاصرة والاختراق والوصاية وما يشبه التأميم

بدأت فكرة تقسيم العام الدراسي إلى فصلين دراسيين في أواسط الخمسينيات لا بناء على دراسة علمية تؤكد أهمية هذا النظام ، وإنما لهدف سياسى لا يخفى على أحد ، حتى " ينشغل " الطلاب منذ بداية الدراسة

بالاستعداد للامتحان فيصرفوا عن الاشتغال بالمسائل السياسية ! وكذلك بطبيعة الحال : أعضاء هيئة التدريس .

وبدأ التغيير ينال اللاتحة الطلابية حتى يظلوا تحت السيطرة ، وذلك بأن :

- يتولى عميد الكلية رئاسة اتحاد الطلاب ، ويكون للاتحاد وكيل من الأساتذة ووكيل من الطلاب .

- ويتولى وكيل الجامعة رئاسة اتحاد الجامعة .

ولما كان العمداء والوكلاء قد أصبحوا بالتعيين لا بالانتخاب ، فمعنى ذلك أن قيادات الاتحادات الطلابية تنتهى فى حقيقة الأمر بتعيينات من الدولة نفسها ، مما يتناقض جوهريا مع فلسفة الاتحادات ، والتي هى أشبه بفلسفة النقابات فى بعض الجوانب .

إنه الأمر نفسه الذى شهدناه بالنسبة لنقابة المعلمين التى من المفروض أن تكون تنظيما " شعبيا " خارج نطاق السلطة حتى يمكن له أن يحافظ على حقوق المعلمين ويكون صوتهم لدى سلطة التعليم ، لكننا شهدنا ظاهرة " الوزير النقيب " ، وكان أول من قام بهذا الدور هو كمال الدين حسين .

صحيح أن الرجل ، بحكم ما كان يمثل من قوة نفوذ وسلطة فى قيادة الثورة قدم خدمات جليلة للمعلمين ، يكفى أن نذكر منها إقامة مبنى النقابة وفندق خاص بها ومستشفى على النيل مباشرة ، وكذلك على شاطئ الإسكندرية ، وغير هذا وذاك من خدمات ، لكن المسألة هى إرساء مبدأ خطير همش دور النقابة ، فأصبحت أضخم نقابة فى مصر هى أعجز نقابة كجماعة من جماعات الضغط فى مؤسسات المجتمع المدني !

ومن الجهود التى بذلت لفرض الوصاية على الجامعة أنه فى عام ٦٧ كانت هناك نية لتحريير وظيفة مدير الجامعة من شرط الأستاذية ، وبالفعل ظهر مشروع قانون للجامعات تنص مادته الرابعة عشر على أن " يكون تعيين مدير الجامعة بقرار من رئيس الجمهورية من بين نوى المكانة العلمية " ، وهى

عبارة فضفاضة ، كان يمكن أن تتسرب من خلالها عناصر من خارج الأساتذة ، لولا أن جاء زلزال النكسة ليذهب مشروع القانون أدراج الرياح !
ومنذ مظاهرات مارس ١٩٥٤ حتى فبراير ١٩٦٨ كانت الجامعات تعيش حياة استسلام سياسى ، وكان هناك اندماجا حقيقيا حدث بين عناصرها وبين الثورة ، ثم إذا بما سمي بمحاكمات قادة الطيران ، نتيجة هزيمة يونيو تفجر مظاهرات ضخمة داخل الجامعات كانت مثار دهشة ، فقد تعودت العين ألا ترى إلا مظاهرات التأييد ، وتعودت الأذن ألا تسمع إلا هتافات المؤازرة والمدح ، فإذا بالعكس يحدث ، مما أدى إلى سلسلة من التحركات السياسية والجامعية على أعلى مستوى ، نظرا لدلالة حركات الاحتجاج الشعبى ، خاصة وأنها انتقلت إلى الاسكندرية وتكررت فى نوفمبر من العام نفسه ، حيث امتدت إلى المنصورة .

التقى عبد الناصر فى السادس من مارس برؤساء الجامعات ، والتقى بالمتقنين فى ٢٠ أبريل بجامعة القاهرة ، واتفق على أن يلتقى برؤساء الاتحادات الطلابية فى منزله فى ٢٤ من الشهر نفسه وتم الاجتماع الذى استمر ثلاث ساعات ونصف .

وصدر ما سمي ببيان ٣٠ مارس ، ثم أجرى عبد الناصر تغييرا وزاريا لوحظ فيه تعيين ستة من أساتذة الجامعات ، كان منهم د . محمد حلمى مراد الذى كان مديرا لجامعة عين شمس ود . عبد العزيز حجازى الذى كان عميدا لتجارة عين شمس وغيرهما .

لكن لا بد من الإشارة إلى أن مظاهرات الطلبة عام ١٩٦٨ كانت الدافع الرئيسى لظهور ما أصبح معروفا باسم (الأمن المركزى) على يد شعراوى جمعة الذى كان وزيرا للداخلية !! وهو التشكيل الذى أخذ ينمو ويتضخم ، ويصبح قوة كابحة مفترسة لكل من تسول له نفسه الخروج إلى الشارع للتعبير عن وجهة نظر مغايرة .

الكل في واحد :

فى كثير من الأحيان ، فى الدول النامية عموما ، وربما فى مصر بصفة خاصة ، وعندما نتناول قضية التعليم فى فترة من الفترات ، يصعب إلى حد كبير أن يحصر الكاتب نفسه فى حدود ما هو تعليمى فقط ، ففضلا عما سبق أن أشرنا إليه من تلك العروة الوثقى بين السياسة والتعليم ، فإن فترة الثورة بصفة خاصة ، وما تتطوى عليه من سياسة تقوم على " الحشد " و " التوحيد " ، و " التسيير " كان لابد وأن تطول بقضاياها ومشكلاتها والتحديات التى واجهتها ، التعليم ، وبدلا من تلك المقولة الشهيرة على ألسن الناس أن التعليم هو المدخل لتطوير المجتمع ، نكاد نقول أن التعليم أحيانا ما يكون ضحية لأتواء السياسة ، من غير ضرورة أن يكون هذا بالقصد .

فلم تكن الثورة مجرد حركة تغيير قام بها " عسكري " وإنما مجموعة كبيرة من العسكريين ، مما كان له آثاره بعيدة المدى على مجمل القيادة العامة للمجتمع ونهج التفكير الذى ساد . ولم تكن المسألة مسألة عدد ضخم من الضباط الذين " تخللوا " أجهزة الدولة المختلفة ، داخليا وخارجيا ، وإنما هى تسيد سمات " نمط شخصية " معروفة فى الدراسات النفسية هى " الشخصية العسكرية " التى تفرض نمط تفكيرها وسلوكها وتقديرها للأمر ، وعلاقتها وتفاعلاتها مع الآخرين ، طبيعة عملها والمجال الذى تتحرك فيه ، وسماتها تكون ناجحة جدا فى المجال العسكرى ، لكن هذه السمات نفسها قد تؤدى إلى نتائج عكسية عندما يكون مجال الحركة هو البنية الكلية للمجتمع .

لقد قاد قائد عسكري مثل أيزنهاور الولايات المتحدة ثمانى سنوات ، لكن قيادة الدولة لم تتلبس بشخصيته العسكرية ، وإنما تلبس هو بالسلوك المدنى المعروف . وحكم الجنرال ديغول فرنسا عدة سنوات ، وحدث الشئ نفسه ، لكن فى مصر سرت عدوى الشخصية العسكرية لتطبع حركة المجتمع كله ، وفى مقدمتها التعليم بالطابع نفسه . . . العسكري . ولبيت ذلك قد تم بالنسبة

لسمات معينة أكثر من رائعة معروفة عن الشخصية العسكرية مثل الانضباط والنظام والالتزام والجدية وسرعة الإنجاز ، ولكن فى سمات أخرى هى التى نود الإشارة إليها .

لعل أبرزها هو تلك النزعة الواضحة ضد التعددية الفكرية فى المجال العسكرى هناك بالفعل الحاجة ماسة إلى أن يسود رأى القائد وخطته - وإن كان يتم الوصول إليها بتشاور أولا - ويحكم منطق : " نفذ أولا ثم انتظم " ، وكذلك مقولة " الحسنة تخص والسيئة تعم " !! لكن المجال المدنى ليس بحاجة إلى ذلك ، هو بحاجة إلى التعددية فى كل الأوقات ، واستمرار المناقشة ، ودوام النقد والمعارضة .

والشخصية العسكرية تتطلب ما يمكن تسميته " بالمتريية " ، لكن المجال المدنى والسياسى خاصة أحيانا ما يتطلب قدرا من المرونة ، والانتصاف أحيانا عن الطريق ذى الخط المستقيم . .

وهى تتطلب منطق المفاجأة ، والسرية الشديدة ، لكن الحياة المدنية والسياسية تتطلب أن يكون كل شئ معروفا ، إن لم يكن للجماهير جميعا ، فعلى الأقل للدوائر المحيطة بالقيادة السياسية نفسها ، وتعود الناس ألا يسألوا لم ذهب وزير التربية فلان وأتى علان ؟ ولم جاء وزير التعليم العالى وذهب سابقه ؟ كتب توفيق الحكيم معبرا عن هذه النواحي فى كتابه الشهير (عودة الوعى) ، على الرغم من التحفظات التى يمكن أن تساق على دوافعه وتوقيت صدوره ، لكننا لا نستطيع أن ننكر صدق كثير مما ورد فيه :

" لم نكن نعرف من أمورنا أو الأمور الخارجية إلا ما يلقى به هو (عبد الناصر) إلينا من فوق منصة عالية ، فى عيد من الأعياد أو مناسبة من المناسبات وكان يتحدث بمفرده الساعات الطوال ، وبغير كلفة ، حديثا يظهرنا أبطالا بقيادته ، ويظهر الدول الكبرى حولنا فى صورة أقزام ، فكنا نصفق

إعجابا وخيلاء ، وعندما كان يخطب بقوة قائلا عن دولة قوية تملك القنابل الذرية : " إذا لم تعجبها تصرفاتنا فلتشرب من البحر " كان يملؤونا الفخر " !! ورسمت سياسة لابد أنها منظمة ومخططة من أجل إقناع الناس بأن موقفهم من الحاكم لابد أن يكون استسلاميا ، وبأن إجراءات القمع – فيما يقول د. فؤاد زكريا – لا ينبغي أن تقاوم ولا حتى بالكلام ، وحوكم أشخاص في السنوات الأولى و عوقبوا سنوات طويلة من الأشغال الشاقة لأنهم رددوا إشاعات ، أى عارضوا و اعترضوا ، فى أحاديثهم الخاصة ، وتسلل الرعب إلى النفوس بالتركيب ، ومع الرعب ظهرت السلبية والنفاق والتحدث بلغتين ، والجهر بغير ما يؤمن به الإنسان ، وفقد الإنسان المصرى قدرته على الرفض والاعتراض والاحتجاج . ومع فقدان هذه القدرة ، فقد ملكة التفكير العقلى المتزن والحكم على الأمور حكما صائبا ، إذ كان القمع مصحوبا بحملة دعاية منظمة ، قائمة على أسس " علمية " مدروسة تستهدف فى نهاية الأمر ألا يكون هناك إلا رأى واحد وألا يسمع الناس إلا وجهة نظر واحدة ، تظل تتردد تلو المرة ، إلى أن يصدقها كل من كان يقاومها ، وإن لم يكن مقتنعا بها فى مبدأ الأمر .

ولعل ما كتبه عبد الرحمن الكواكبي فى دراسته القصيرة عن " طبائع الاستبداد " تفسر لنا لماذا تعاكس مثل هذه الفلسفة وتلك السياسة فلسفة التربية وسياستها ؟ إذ لم يكن من المعقول ، وكل من المعلم والموجه والمدير والتلميذ ، يعيشون فى مجتمع هذا نمط وسياسة إدارته الكلية العامة ، ويحدث فى قاعات التعليم عكس ذلك ، ومن هنا كانت طريقة " التلقين " هى الطريقة المناسبة لإنتاج عقول تسمع ولا تتناقش ، وطريقة لإدارة التعليم تؤكد على ضرورة للتفويض بغير مشاركة ، وأن يألف المعلم أن تهبط عليه مناهج الدراسة من عل ليدرسها ويعلمها للتلاميذ من غير أن يكون له الرأى الحاسم فى وضعها على اعتبار أن المسئولية سوف تقع على عاتقه هو ، وأن تقوم سياسة التقويم على

الامتحان الذي تحيط به إجراءات قمع وتخويف وسرية ، وإجراءات تقوم على افتراض أن الإنسان متهم ومشكوك فيه إلى أن يثبت العكس .
ونحن على وعى بأن الكثير من هذا كان قائما في عهود سابقة على الثورة ، لأن منطق الحكم ، في معظم فترات تاريخ مصر الحديث كانت تقوم على نفس المنطق المستند إلى التسلط ، ولكن جاءت فترة الثورة لتجعل كل هذا " منطقيا " ، وأنه من مصلحة البلاد ، وأنه ضرورة حتى لا يتسرب أعداء الثورة من عملاء الاستعمار والرجعية إلى الصفوف فيفسدوا منجزات الثورة ومكتسباتها .

ولقد أدت هذه الفلسفة وتلك السياسة إلى إقامة جدار نفسى بين المتقنين والثورة ، صحيح أنها اكتسبت ولاءهم السياسى ، إن لم يكن عن اقتناع ، فعن ضرورة عيش وحياة ، فإنها لم تستطع أن تكسب ولاءهم الإيديولوجى ، إلى الدرجة التى دفعت فيلسوفها الكبير محمد حسنين هيكل أن يكتب سلسلة مقالات ، بعد أن مضى على قيام الثورة تسع سنوات كان عنوانها (أزمة المتقنين) ، جاء فيها : " لقد كان الدور الطبيعى الواجب للمتقنين ، ليس مجرد أن " يتعاونوا " مع الثورة إنما أن " يتفاعلوا " مع الثورة ، أن " يتبنوا " قضيتها ، أن " يأخذوها " ، أن " يعطوها " من فكرهم " نظريتها الوطنية " ، أن يصوغوا من أعماق ضميرهم وعملهم عقيدتها الثورية . . أى طريقها إلى التغيير الأساسى والجنزى للمجتمع المصرى " .

وقد برز الوصف الخاص بالولاء السياسى والولاء الإيديولوجى بصفة خاصة بعد غياب زعيم الثورة عبد الناصر ، فإذا بمئات الكتاب والمتقنين الذين كانوا يسايرون ويصفقون ويمدحون ويبررون ، ينقلبوا رأسا على عقب ، وإن كانت الحجة المكررة ، ذات المنطق القائل بأن الإنسان دائما يراجع نفسه ، وأن الحقائق لم تكن معروفة لنا بحيث نتخذ الموقف الصحيح .

وعلى الرغم من مرور سنوات تقرب من اثني وثلاثين عاما على انتقال زعيم الثورة إلى رحاب الله ، فما زالت قضية عسكرة المجتمع المصري ممتدة آثارها ، فمجتمعا ما زال يعيش النهج العسكري في سياسة إدارته ، ويكفى أن يقوم باحث بدراسة جادة عن مستوى القوة الاجتماعية والنفوذ ، وجملة الخدمات الاجتماعية والصحية والترفيهية والاقتصادية والغذائية وغيرها التي يتمتع بها مجتمع العسكريين ويقارنها بمثيلاتها في مجتمع الجامعات المصرية ، ليتأكد من صدق مقولة استمرارية العسكرة ، على الرغم من أنها كانت تستند إلى بعض مبررات قيامها في سنوات الثورة .

أعجاز نخل خاوية :

في كثير من البيانات التي كانت تلقى من قبل وزراء التربية والتعليم والتعليم العالي ، وما يصدر عن الوزارة من تقارير وكتب كان الطابع الإعلامي للدعوى هو الغالب ، دون تعمق في العملية التعليمية من الداخل فالإحصاءات تقدم في صورة تطورات ونمو واضح في أعداد الطلاب ، وعدد المدارس والفصول المنشأة ، وعدد المعلمين ، والميزانيات المخصصة . . . وهكذا ، لكن الأرقام في حد ذاتها ليست دليلا علميا مقبولا للدلالة على مدى التطور الحادث .

وسوف تلقى الضوء على حالة العملية التعليمية من الداخل ، من حيث المناهج والمقررات ، ومن حيث " طرق التدريس " و " المعلم " ، وخاصة في التعليم الابتدائي على أساس أنه يمثل القاعدة الأساسية لسلم التعليم كله ، إن حسنت القاعدة ، حسنت بقية المراحل ، والعكس صحيح . . .

ففي تقرير مهم نشرته مجلة نقابة المعلمين (الرائد) عن حالة التعليم الابتدائي ١٩٦٢/٦١ ، في عددها الصادر في نوفمبر ١٩٦٢ ، جاء :

١- تبين من الزيارات المختلفة لمديريات التربية والتعليم أن المناهج المقررة فى هذه المرحلة لم تتم دراستها دراسة مجدية ، ولم تستوعب استيعابا واعيا توجيهاتها وأهدافها ووسائل تحقيق هذه الأهداف ، كما أن الكتب المقررة كانت فى حاجة إلى دراسة فاحصة .

كذلك لوحظ قصور فى مناقشة ومدارسة النشرات التى ترسلها الوزارة إليهم ، وتبعث بها إليهم لتبصيرهم ومعاونتهم على أداء رسالتهم مع ما بذل فى ذلك كله من جهود وما أنفق فى إعداده من وقت ومن مال .

٢- أثبتت التقديرات أن مستوى الكفاية لدى عدد غير قليل من النظار أقل من المتوسط أو ينقصهم إدراك مسئولياتهم الفنية والإدارية ، وتعوزهم القدرة على أدائها أداء سليما ، ويتمثل ذلك فى عدم العناية بمدارسة المناهج والكتب ، وعدم الاهتمام بالندوات والاجتماعات بهيئة التدريس للدراسة والمناقشة فى سبيل النهوض بالمدرسة وعجزهم عن الإفادة الجدية فى مجالس الآباء والمعلمين وما إلى ذلك .

٣- لا تزال فكرة تقويم التلاميذ فى هذه المرحلة تقويما مستمرا على مدار العام الدراسى غير واضحة فى أذهان كثير من المعلمين والنظار والقائمين على شئون التعليم الابتدائى ، فهم لا ينظرون إلى هذا التقويم النظرة التربوية السليمة من حيث أنه وسيلة تشخيص وعلاج ، بل ينظرون إليه من زاوية ضيقة هى أنه وسيلة الحكم على التلاميذ فى نهاية العام ، ومن هنا نشأ اللبس فى فهم الغرض من التقويم والربط الخاطئ بين عملياته وبين نقل التلاميذ من صف إلى صف ، وقد أثبتت تقارير اللجان فيما يختص بعمليات التقويم عددا من الأمور :

- أن بعض المعلمين لا يهتمون بإجراء اختبارات دورية للتعرف على المستوى التحصيلى للتلاميذ ، وإذا ما أجريت بعض الاختبارات فغالبا ما تكون غير دقيقة ولا شاملة ، ولذلك لا تؤدى الغرض منها .

- بفحص عينات من الدرجات المرصودة في كراسات المكتب ، تبين أنها لا تعطى صورة حقيقية لمستويات التلاميذ بحيث يمكن اتخاذها أساسا لعلاج الضعاف منهم مما يفقد عملية التقويم أثرها .

- عدم اهتمام بعض المدرسين بتسجيل ملاحظات عن كل تلميذ بطريقة تساعد على فهم شخصية التلميذ ومعاونته على التقدم والنمو والتغلب على مواطن الضعف لديه .

- لا تطبق تطبيقا سليما القرارات والنشرات التوجيهية المتصلة بتنظيم العمليات التربوية والتعليمية ، وبخاصة عمليات التقويم لأن بعضا من النظائر والمعلمين يكتفون باستيفاء التوقيعات عليها دون محاولة تفهم ما جاء بها والعمل على تنفيذه .

أما بالنسبة لطرق التدريس ، فنطالع في دراسة هامة للدكتور محمد إبراهيم كاظم ، الذى كان أستاذا لأصول التربية بكلية البنات بجامعة عين شمس ، وأول عميد لكلية التربية بجامعة الأزهر ، ومنشئ جامعة قطر ، فى مجلة التربية الحديثة التى كانت تصدر عن الجامعة الأمريكية فى عددها الصادر فى أبريل من عام ١٩٦٨ ، الملاحظات التالية :

١- فى ضوء حاجة المجتمع الجديد إلى الفرد المدرب على التفكير السليم وإلى المجتمع الذى يحكم التفكير السليم وحركته وتفاعلاته وسلوكه ، فى ضوء هذه الحاجة ، وعلى الرغم من وضوحها ، وقفت المدرسة بعيدا ، فلا نجد التدريب على التفكير السليم ضمن اهتماماتها وبرامجها وخططها . ومما يعقد هذا الموقف ، أن الحياة المدرسية فى دوامة الانشغال بالانتهاء من مقررات معينة يمتحن فيها التلاميذ ليحصلوا على درجة علمية أو شهادة دراسية يكون لها اعتبار يفوق الكفاية عند الالتحاق بالعمل ، قد أكدت أهمية الفهم والحفظ ، فانزوى الاهتمام بتنمية قدرة التلميذ على التفكير .

٢- فى ضوء حاجة المجتمع الجديد إلى الموضوعية بدلا من الذاتية ، كان من الضروري أن تتغير العلاقة بين المدرس والتلاميذ ، فالمدرس ليس خالق الحقيقة ولا مصدر المعرفة ، والمعرفة الصحيحة لا تستمد صحتها من كونها صادرة عن المدرس ، بل على العكس ، فإن المدرس يكتسب مكانته فى هذه الناحية من تمكنه من المعرفة التى تثبت صحتها وصلاحيتها بالمشاهدة والاختبار ، ومع ذلك ، فما زال المدرس يعتبر أن من واجبه أن يظهر بمظهر العارف بكل شئ ، حتى ولو أدى به هذا إلى الإجابة الخاطئة عندما لا تتوافر له المعرفة . ومن ناحية أخرى فإن التلاميذ اعتادوا على هذا المفهوم عن المدرس بصورة لا تدع للمدرس فرصة كبيرة للتطور .

ومن هنا فقد شاع فى المدرسة أن يقوم المدرس بالعمل بينما للتلميذ " يتفرج " عليه أو يسمعه ، وحتى المناقشات التى قد تدور فى الفصل أو حتى خارجه ، غالبا ما تكون استيضاحات يقوم المدرس بالإجابة عليها أو رفضها والانتهاى منها فى أسرع وقت لاستئناف شرحه .

٣ - وفى غيبة التفاعل بين التلاميذ وأقرانهم وبين المدرس والتلاميذ لم يحظ التلاميذ تحت إشراف وتوجيه المدرس - إلا نادرا - بالتدريب على الاشتراك فى تكوين المجتمع أو المشاركة فى حياة اجتماعية سليمة ، هذا بينما لا يقوم المجتمع المتقدم وينشط لأن أفراده يكونونه ويسيرونه تلقائيا ، بل لأنهم يتدربون على هذا ويقصدون إليه . ومع ذلك فقد كان من النادر فى مدارسنا أن نجد إدراكا لهذا المفهوم ، عملا على تدريب الناشئ على التفاعل السليم ، وربط هذا بتكوين مجتمع قوى قادر ، والمشاركة فى الحياة بحركية وانطلاق .

٤- والذى شاع فى مدارسنا أيضا أن نجد كل مادة منعزلة عن باقى المواد وكثيرا ما يكون لمدرسى المواد المختلفة انشغالا بمادة كل منهم دون أن يجد الدافع للتقارب والتفاعل الفكرى مع مدرسى المواد الأخرى ويبحث احتمالات التكامل بين مادته والمواد الأخرى ، بل إننا أحيانا كنا نجد شيئا من الاهتمام

الزائد ببعض المواد ومدرسيها على حساب مواد أخرى مما يؤثر فى التلاميذ تأثيرا سيئا من ناحية مفهومهم للنمو الصحيح ، وتقديرهم لأنواع المجالات والأعمال التى يحتاج إليها المجتمع تقديرات زائفة وضارة .

وبالإضافة إلى ذلك ، فحتى على مستوى المادة الواحدة ، فقد نجد أن بعض مقررات السنوات المتتابعة لا تترايط ولا تتسلسل بصورة مرضية . أما بالنسبة للمعلم ، فإن النظر إليه لا يكون إلا فى ضوء المناخ المجتمعى العام ، وإذا كان مطلوباً من المعلم أن ينشئ تلميذا قادراً على النقد ، وممارسة حرية التفكير ، والقدرة على الاختيار والانتقاء والموازنة والمقارنة ، فإن هذا لم يكن متاحاً إحدائه لأن المواطن عموماً قد افترق هذا ، فكيف كان يمكن للمعلم أن يعطى ما افترقه هو والكثيرين ؟

لقد كان إحساس الإنسان المصرى العادى ، فيما يعبر د. فؤاد زكريا فى كتابه عن عبد الناصر واليسار المصرى ، بأن هناك من يفكر له ، وبأنه ليس فى حاجة إلى التفكير ، وبأنه حتى لو فكر ، فلن يجديه ذلك شيئاً لأن الأمور ستسير دائماً كما يريد أصحاب السلطة ، وكانت النتيجة الحقيقية هى اعتياد الإنسان الانكماش والسلبية ، والوقوف موقف المتفرج غير المكترث .

ولعل أبرز الأمثلة المؤكدة لهذا هو ما حدث لبعض المعلمين فى أوائل الستينيات ، فلقد كان مشهوراً عن المعلمين أنهم الفئات المهنية قادرة على إبداء الرأى والاحتجاج والنقد ، وأنهم فى مجموعهم مستسلمون ، لا حول لهم ولا قوة ، بحكم ظروف مجتمعية وتاريخية متعددة ، بالإضافة إلى ما سبق أن ألمحنا إليه من أن وزير التربية الذى يملك تعيينهم وفصلهم وترقيتهم ، هو نفسه النقيب المفروض أن يعبر عن مشكلاتهم وأمانيتهم وشكاياتهم تجاه القيادات الرسمية !

وكانت العادة قد جرت بأن يتم تصحيح أوراق الثانوية العامة جميعها ، مركزياً فى القاهرة ، وكانت هذه فرصة لتجمع ضخم من المدرسين من مختلف

المحافظات • ودفع هذا التجمع البعض إلى أن يتهامس ببعض المشكلات ، ويعبر عن الشكايات ، فإذا بهذا الهمس ينتشر سريعا ، حيث كان معبرا عن مشاعر الكثرة الغالبة .

ولإدراك الجماهرة الكبرى بالمناخ السائد ، وبظروف البلاد ، فضلا عن المهمة التى كانوا يقومون بها لم يفكروا فى القيام بعملية إضراب ، ولا بالخروج إلى الشارع للتظاهر ، وإنما عبروا عما كان يخلج فى صدورهم على أوراق أودعوها شكاياتهم ومطالبهم لرفعها إلى القيادات المسئولة ، فماذا كانت النتيجة ؟

اتهم بأن ذلك نوع من إشاعة الاضطراب والتحريض على إثارة القلاقل وإضعاف الثقة فى الثورة فى فترة حرجة تمر بها البلاد ، حيث الأعداء يتربصون بها من كل جانب !! وإذا بالبعض يجد نفسه مقبوضا عليه ويودع رهن الاعتقال ، والغريب حقا أن البعض منهم تم تجنيده بالقوات المصرية التى كانت تحارب فى اليمن فى ذلك الوقت !!

وبعد

للثورة - على وجه العموم - نهجها المعروف ، والضرورى فى نفس الوقت ، من حيث هدم الكثير من الأنظمة والمؤسسات التى يقوم عليها الحكم المثار عليه ، وسرعة إصدار القوانين والقرارات واتخاذ الإجراءات التى تعجل بالتغيير فى جملة الشؤون والمجالات المجتمعية المختلفة ، والاضطرار إلى استخدام القوة فى إزالة المعوقات ، وفى عمليات البناء ...

لكن كل هذا يمكن أن تذروه الرياح ، إن أغفل تلك الحقيقة التاريخية والمجتمعية والنفسية ، والفطرية ، ألا وهى أن (الإنسان) هو محور العمل كله ، وسيلة واستهدافا ، والإنسان لا يكون إنسانا إلا بإتاحة الفرصة له لممارسة قدرته على الاختيار ، وحسن الاختيار ، وهو لا يستطيع هذا وذاك إلا بناء على

علم ومعرفة وسلوك سوى ، والذين يتوسلون بالقهر والاستبداد ، ولو ادعاء ، بأنه مرحلة انتقالية ومؤقتة من أجل توفير المناخ السليم لحسن ممارسة الحرية يخطئون الحساب ، وفقا لمقولات الميثاق نفسه : أن الوسائل لا بد أن تتكافأ شرفا مع أهدافها ! والذي يزرع شوكا لا بد أن يكون الحصاد شوكا ، ولن يكون غنبا بأى حال من الأحوال .

ذلك لأن مرور سنوات عدة ينشأ الناس خلالها على إجراءات استثنائية يضيق فيها هامش الممارسة الديمقراطية إلى أقل مساحة ممكنة ، يولد بالضرورة قيما وعادات وسلوكيات ، من نفس طبيعة مرحلة الرأى الواحد والقرار المفاجئ ، وتأميم العقول .

وبالتالى فلا بد للتربية أن تخفق فى مناخ مثل هذا ، وإذا رأينا أعدادا تتزايد من المتعلمين ، ومعاهد تشاد ، فإنها تكون " كما " لا يبنى تقدما ولا يقيم حضارة ...

وهذا ما نحسبه على الثورة ..

كان من المفترض أن تبدأ عمليات بناء داخلى للإنسان ، حتى إذا اشتد ساعده ، ووقف على قدميه ، استطاع أن يقف ضد الهجمات الخارجية ، ويخوض معاركها بكفاءة واقتدار ..

لكن الثورة ، ولما يمض على قيامها سنوات تعد على أصابع اليد الواحدة ، راحت تخوض غمار حروب وصدامات ضارية بعضها كان بالخارج ، وبعض آخر دفاعا عن الوطن نفسه .

لكن ، هل كان مسموحا للثورة بالفعل أن تنصرف إلى عملية البناء

الإنسانى فى الداخل ؟

هنا لا بد أن ننصف الثورة ونقول أن قوى البغى وكأنها سعت سعيا حثيثا

لتستدرج الثورة إلى معارك طاحنة بالخارج من أجل أستنزاف القوة الوطنية

بحيث لا تجد سبيلا لعملية بناء الإنسان إلا من خلال دعاية فجة ، وتلقينا سانجا

..

وهنا أيضا لا بد أن نعترف بأن الثورة قد استجابت بسهولة وبسر إلى عمليات الاستدراج الخارجى مؤجلة عمليات البناء الداخلى إلى أن تنتهى معارك الخارج ، التى لم تنته أبدا إلا بعد أن تأكدت أن الثورة قد أجهضت!

سيقول بعض المتحمسين باستتكار أن عمليات بناء الإنسان من الداخل لم تتوقف ، ونقول أن هذا هو سبب رئيسى للهزيمة عام ٦٧ ، التى لم تكن مجرد هزيمة جيش بل كانت هزيمة نظام على حد تعبير عبد الناصر نفسه ، عندما قال أن للنظام الذى لا يستطيع أن يحمى حدوده يكون قد فشل !

إن العبارة الشهيرة التى نطق بها عبد الناصر فى مؤتمره الصحفى العالمى قبل للهزيمة بأيام : " أنا مش خرع زى إيدن " ، والعبارة الأخرى التى نطق بها للرجل الثانى عبد الحكيم عامر للأول : " برقبتي باريس " ، والعنوان العريض الذى تصدر الصحف أيامها : " أكبر قوة ضاربة فى الشرق الأوسط " ٠٠٠ لا نريد أن نقول إنها كانت أكاذيب ، فنحن نحسن الظن بقائلها ، وإنما نقول أنها كانت مؤشرا على أننا قد وقعنا أسر نهج دعائى يصور أمورا ، هى من قبيل ما ينبغى أن يكون ، ثم نتصور أنها كائنة بالفعل ، وأن هذا هو الواقع ، ونتصرف وفقا لذلك ، فتكون الصدمة ، وتكون الكارثة .

وعلى سبيل المثال ، كنا نعم التلاميذ أننا نعيش مجتمعا ديموقراطيا ، والحقيقة أننا كنا نعيش مجتمعا " يحلم " ويسعى إلى الديموقراطية ، فى الحالة الأولى نتصرف وكأن مجتمعا هو بالفعل مجتمع ديموقراطى ، فمستلم ، ونفسر تلك الإجراءات المتصفة ضد الحرية ونبررها فنقول إنها لحماية الديموقراطية ! أما فى الحالة الثانية ، فإنها تفرض أن نقيم كل يوم ، ونسعى كل ساعة فى سبيل لإرساء لبنة ممارسة ديموقراطية ..

وهكذا الشأن فى الكثير من الطموحات والأمال والمبادئ التى رفعناها

...

ومتلما رفعنا شعار أن المدرسة مركز إشعاع ، وتصورنا هذا واقعا ، بينما هو أمل " و " طموح " ، وتصورنا أنه واقع ، تخدرنا ، وحاولنا أن نفسر ونبرر كل ما خالف هذا الواقع الموهوم ..

أحيانا ما يغمض الإنسان عينيه ويستغرق فى أحلام يقظة عن كذا وكذا مما يطمح إليه ويريد ويرغب ، فإذا ما فتحنا عيوننا وانطلقنا نتصرف وكأن ما نحلم به هو الواقع ، فتلك كارثة كبرى ...

والأكثر مدعاة للأسى حقا أن لو كتب كاتب أو تحدث محدث مشيرا إلى مؤشرات تنبئ بغير هذا المسطور على صفحات الكتب ، والمتغنى به فى الخطب والأناشيد ، والمسموع فى أجهزة الإعلام المرئية والمسموعة قلما ما كان ينظر إليه على أنه وطنى مخلص ، بل لابد وأن تتاله الاتهامات بالعمالة والخيانة والرجعية ، وفى أحسن الأحوال يظل مستثنى من أن يكون صاحب موقع مرموق !

والغريب حقا هو ما تحمله الذاكرة من عبارات صدرت عن عبد الناصر نفسه ، كان مضمونها يدور حول أن بناء المصانع سهل ، وبناء المباني والجسور يسير ، لكن العسير حقا هو بناء الإنسان ، وفى يقيننا أن لو كانت تلك المقولة تتمتع بالحياة واليقظة فى خلايا عقل الثورة وسلوكها وإجراءاتها ، لما انتهت إلى ما انتهت إليه .. لكن منطق التاريخ ، كما هو معروف يدير ظهره دائما إلى كلمة " لو " ! لأن حركة التاريخ لا تقوم على المصادفة ، ولا مجرد التمنى ، والمظهرية ، وإنما تقوم على التحسب والتخطيط الواعى و " الاعتبار " ، على حد قول مؤرخنا العظيم: ابن خلدون " ... ربنا ولا تحمل علينا إصرا كما حملته على الذين من قبلنا " !!